للثاني وكان اصل التركيب الثاني الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة
وكان من استعمل تلك الثاني اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى
التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز نحو ضارب البلد وكريم العصر فان
تلك البلد مفعول فيه للضارب وكذا العصر مفعول فيه للكريم وكذلك لا يعمل
اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد ضارب البلد وكريم العصر فالحمل
بعيد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال لمعنى الماضي او
الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم انه
قصد تعلق العامل بالمعمول واضافة لفظية وان قصد تقدير حرف من
الحروف المعنوية في الاضافة معنوية مثل اسم الفاعل والمعمول معان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية مع عدم اشتراط زمان ولا
اشتراط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل والمفعول الراجع الى الموضوع
السببي لا غير فيقال زيد ضارب بطنه ومودب كله هذا به لا الى غيره فيقال زيد
ضارب في داره عمرو الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز
انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز ان يفيد الا تخفيفا الا تعريفا
ولا تخصيصا فالاولى ان يقال تقول اي يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا
ولا تخصيصا في اللفظ الى المعنى اشار الى فائدة لذكر قوله في اللفظ
بيان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يحمل الحصر نظائر

مطلبها بعاما

مضافا اليه صفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى ولا تفيد
انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكره في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
ازيد منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا
لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية
التعريف والتخصيص فيه فقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان
مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان
هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلاما وانه لا تخفيف
المضاف اليه بل تبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف
في المضاف اليه بعد حذفها الضمير قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله
تشبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الاصل في الصفة
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب واعلم ان في الاضافة اللفظية مثل
ما ذكر في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم النحاة في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم
بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع
قوله والمراد ان يشار اليه بنعم لا حمل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبيان
لا لدفع ما سبق والثاني سابق بلا دفع ولا يثبت الحصر بها اذ ذكر
اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم
عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافة وجب التعريف التخصيص
وانما تفاوت الا في حصتها وفي المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله

ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا
وتفيد تخفيفا امتنع الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ
لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا في
الجواز ش وعلى هذا كان الانسب بكلامه هنا ان يقال لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع
على المتفرع عليه اولى من تقديم المتفرع على المذكور هنا ويعارضه ان النفي مقدم
على الاثبات فالترتيب الذي يحوم حوله كلامه في الاستدلال موجه فيما فعله
المصنف ش واما ما وقع في شعر الاعشى اعني اسم لحنة عشر سنا عمرا
لحين عشر متقابل وتفصيله في القاموس ش وصف الاول ان
يكون من التخفيف يعني صفة الفصحاء فلم يكن قولها نوعا به تستدل به
ش لا توجد مصادرة ش لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد تعين ان
امتناع الضارب زيد من حيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قد ل
الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى ش لا نسلم المصادرة ش اللهم الا ان
يقال استدراك صفة الواحد لرضي كما قال بقية على العبارة ولهذا وصف
الواهب المائة الهجان احتمال الجزم من كونه من تتمة الاستدلال على ما قال العبد
الا التحقيق ظاهر اللفظ وكذا الظاهر ولم يرض بتاويل ش فانه يحتمل النصب
حملا على المحل منه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولا ان
يحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصبه العبد
حملا على المحل او سبيل الثلثة الاول ش لم يكن وجه اخر لضعف البيت

فال وعبدها

قوله وعبده اي لا يجعلن اضافة العبد الى الماية مزيد مدح للممدوح بان
يتعهد
يهب عبدا يستعبد ماية من الابل الحديثات النتاج من اطفالها وهذا اعني
من الماية اذ الماية كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله تستوي فيه
الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قياسه
عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لا استغنا التخفيف
لزوال التنوين بالكلام لا يكفي في اثبات استغنا التخفيف بل لا بد من ضميمة
انتفا ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه قوله حملا
على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار وترك الحمل على الوجه
المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع
النصب احسن ايضا لكانه من الجراحة لكان مشتملا على تكلف التشبيه
بالمفعول في النصب كما قيل وفيه نظر لانه قد يقتضي هذا القايل ان
اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد شبهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل
هنا على ما هو مناسب له وهو متعين كما قلنا اطلق المصنف العبارة ولا يخفى
لمن قد تأمل على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن قوله يعني سيبويه
واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية
في الصحيح ان القايل بالاضافة الكاتب والمبرد في احد قوليه والزمخشري
قوله يعني قال ابن برهان قول من قال حمله على تقدير المضاف لان الجواز هو
ثم تكون ظرفية الاقوال ويجب ان يكون بين الاقوال التي المقابلين والاخر ان

بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشارة
الى ذا بيه قوله حين قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على ضاربك
معا وجهه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اي لمحموليته على ضاربك فانه
فاعل المعمول كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاهل التاويل الوهم
خفي ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل هنا ان يكون بمعنى الله
لقائل اي اغماض عمن قال كذا حملا قوله من غير اعتبار هذا تنوين
متعلق بقوله بحمل لا بقوله منصافا نظهر بالتامل الصادق قوله ولم يحمل
الضارب زيد عليه آه قيل يتجه انه لو لم يحمل الضارب زيد على ضاربك
زيد فانه التشبيه بين الضارب زيد وضارب زيد كالتشبيه بين الضاربك
وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التامل المورث للاشتباه
والالتكلف يشتبه مثله على الفضلاء المتمايزين فان اضافة ضاربك
بها التخفيف مع المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه
تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد
وضارب زيد ويتقدم من ههنا انه يمكن حمل الضاربك على المختار
لحسن الوجه لمشاركته في تخفيف المضاف اليه بالاضافة فيه انه لما
حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل
التخفيف بجهة شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف
بالحذف قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم الآخر فيه كذلك لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة

٣ مقولا

م معمولها معنى اخر وقد تام هيئة اللفظ في الاضافة اللفظية مقام
هيئة تركيب العامل مع المعمول وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا
والجامع قايما مقامه منظورا اليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في الافراد
من الوقت للجامع في الذات المعتبرة للجامع من كمال الابهام الى نوع
تعريف فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه العجب بعض
شعبان الشهر وانا كان المسجد ما تخصيص هذا المقام هو جامع بين العلم
والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى
الخاص وكذا نظائر سائر الامثلة فيكون ملك الاضافة كاضافة طور سينا
وصلوة الوتر وليلة الكبرى وجانب الغربي وصلوة الساعة الاولى
وهي اول ساعة بعد زوال الشمس ولول ساعة فرضت فيها الصلوة
وبقلة الحبة الحمقا في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة وكونها والحبة
بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت هنا وانما وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري السيول ومواطى الاقدام ومثال جرد قطيفة كسب [illegible]
للماشية جرد خورد [illegible] حتى صار كانه
اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من
موصوف مذكورا ومقدر ووجه ضرورته اسما انه قصد به ذات الجرد
مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا ولانتفاء اسمية حال
المضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكونا لوازمها
كليين متحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين واراد بالمماثلة

في المخصوصان يكون مدلولاهما شخصا واحدا والاخص الانفع ولا تضاف احد
المترادفين او المتساويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه
انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم
وقوعه مثل كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز ونار اذدخنه
والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من
الاعيان فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لقول السيد وذكر المضاف
اليه فايدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولانه الاضافة لانها لا يكتفى
بها اذ حينئذ المضاف اليه اخص بخلاف اضافة العام الى الخاص
حيث قولنا بخلاف متعلق بقوله لعدم الفايدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي
الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل
مماثل الدراهم والعين ليس فيه مماثل الشيء بل لا يختص بالاضافة
فان المضاف فيها يختص بالاختصاص القريني او غيره السوال يتحول
سوال الاول واما اذا كان للعين فيها خفاء فزيل الخفاء صحة على
ونفس الاشي والخفاء اعلم اجا مما جعل الشيء للشيء شيئا ما الذي الموجود
في الحال كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه نحو قال يعني
الموجود في الحال عند جماعة فالمعنى اي بلا شبهة فيه بعد وتفصيل ما يزول
به الخفا ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي
فالمعنى احرى به لصدقه على فرد الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق
على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالمعنى تصدق عليها

ولا الطبيعة

وعلى الط

وعلى الطبيعة من حيث هي ويرد على قوله ولا تضاف اسم لما ماثل المضاف في البر
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطه تجريد المضاف عن
التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثمة فلذا اخره الى هنا فاجاب عنه
بانه مما ولي محل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ وكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلقا
المدلول وهو بعيد بل الظاهر الاولى ينكر العلم ان يراد به المسمى به لا مطلقا
المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والظاهر انه يريد
بالكرز مدلوله دون اللفظ ويؤول السعيد بمسمى به ما تبينك اضافة العام
الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه ولم يقولوا كرز سعيد
لان مقصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح
احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يلزم ان يحصل
المدلول باجتماعهم امر ادعى سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع
مما قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق
ولا انه مناسب للقياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا
لكن الكرز مشترك كما في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن … وابن
… وابن جابر والاخر غير منسوب صحابيون هذا والظاهر ان الكرز … العبارة
… ما معنى الحاذق لا ما معنى اللئيم … هو … عرف النحاة …
به … العرفي … ان … بيان الملحمة … اذ … لغيرهم

منه عرف . واختلف في ان ايها الاصل في تقدير مفتوحة اساكنة
باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكن ظاهر في ان السكون
هو الاصل فتامل . او حكما لانها لا تستثقل الفتحة على حكم الابتدا بها
لملازمة كلمة ياء المتكلم لان ما قبلها حركة الكسر فلما تعذر التزم الياء التي
في اخرها . مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تمثيل
المثل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تعيينه لا يطلب اذ لو
ينبغي ان يقول مصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا او كذا قوله ومثل
مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء . وكسر ما قبلها لا لانها
لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي ذكر (او لكونه)
بانجاب فيلزم الالتباس اما فيما لم يسبق الضمة كما في لم اجتمع
على افعل التفضيل ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل وفتحت الياء في (الضمة)
ياء المتكلم في الصور الثلث للساكن قال الشيخ الرضي وقرأ حمزة محياي
ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف . واختير الفتحة
لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء . واما
الاسماء الستة التي من البحث عنها هنا بقوله الاستثنا مما قبله فان
كان مثنى اخره العاتيت وان كان يا ادغمت وان كانت واوا قلبت يا وادغمت
فاللتي اخرها هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى ياء
المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف
الثلثة لاستثنائها [illegible] حكمها او [illegible] الاحتياج [illegible] (العجم)

لانقاطر

لا نفا الحذف اعجانها اشياء امثلة اسماء صحيحة ثم ان المضاف اليه كالاسماء الصحيحة
وهو نحو اهنيت واجبت على ما اجازه المبرد وينبغي انه ينبغي ان يتعرض بمجرد
اهنيت وابيت ولنيت والتعرض بالنصر على عين الفائدة [illegible] ذهني واني
تقدم الالف لانه ابعد من خلاف المبرد وان سند هذا الحكم كيف ولم يستعمل
اهنيت بالتشديد واما اجازه المبرد فحملا على ما ورد من ابيت كما صرح به
الشارح ومنهم من قال تقدم الالف لبعد مع ما في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه اعجب من كل العجب [illegible] برد لام
الفعل تنبيها في الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء تنبيها على ان المبرد
ان تقول يا في حال النصب اباكي [illegible] وابني مالك ذو المجاز بالرسل
خطاب المؤنث كما في للتانيث اولهم تدر احلك ذا المجاز وقد اجر
ودعاه مضاف ذو المجاز اسم مكان بمنى ومعنى اركبي الظن انتهى واري
بصيغة المجهول واجاب المصنف بان ذلك خلاف القياس لا على انه يجوز
لما يكون مختصا بضرورة الشعر [illegible] فتقول اي امراة قائلة جعله صيغة
غايبة ثم ان المبنا [illegible] عبارة المصنف صيغة المخاطب دفعا
لما يجيء ان الصواب [illegible] واحترازا عنه بعدما قيل ان الهم فيه هذه
مضاف اليهم [illegible] ولو قال المصنف فيقال لكان اوضح [illegible] واذا
قطعت قيل ان [illegible] عن غير المضاف ذكر [illegible] ويقال ترتيب الفعل
في المضاعف هكذا [illegible] ولغة ادنى [illegible] كسر
ثم بالحركات الثلث كما في تابعة الحركات الثلث [illegible] اخفض منها

عائد الموصول المذكور لتعيين المرجع في مقام ترجيح الفتح وذو
اصله عند الفراء ذوي كعلي وعند بعضهم كفرس وكانه حصر
المضمر بالذكر كان ما ذكر يقتضيا الاختصاص بالتكلم بالذكر في مقام النفي
لان ثبوت بعض الاحكام ايماء كان بالاضافة اليه ولما افاد الاشتراك كان
المناسب اداء حق الشمول كالكاهل كتبعيته للناشية الكاهل
بين الكتفين لانتهائه في الشرف الاصل بخلاف التابع فانه اسم
بالنقل لم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا
يجمع على فواعل اتفاقا ونصف تانيث الاسم التابع لانه كلمة تابعة لانها
لو كانت جمع تابعة تناول الكل ثانية باعراب سابقها والجمل جنس
الا كلام التابعة دون التابع والمراد بها توابع المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات المذكورة اقسام الاسم اي حقيقة او حكما ليشمل
بالجمل الوصفية والجمل في معطوفات على ماله اعراب فلا ينتقض
حده لعدم [illegible] انه وضرب ضرب في نحو ضرب ضرب زيد لانه زيد
ضرب ضرب تابع والاحتياج الى تخصيص المعرف حمل ان ضرب
من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجري في التاكيد
اللفظي في الالفاظ كلها وارتكب ابا حمل التاكيد كالمعطوف اي من التابع
اي في حمل التابع اي كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد على
التوالي من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان حمل الثاني بمعنى التاخر
او الاشارة بان نفي المرتبة بالاضافة الى [illegible] الذكر والصفتان

نسد الى رتبة التابع

في المرتبة الثانية من الموصوف وان كانا ثانيا في الذكر واول كلامه نظر الى اللفظ
الاول واخره الى الثاني ويعد تصريحه بان المراد الثاني وسيقع في الرتبة لا يتجه
الاشكال بالتابع المتقدم فتنبه قال الشارح يشكل عليك رحمه الله السلام
المراد السبق والتاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان الص
بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث حكم
باعراب او كونه حيث يقول المراد بالثاني يعني باعراب سابقه والباء الظرفية
يتناول الثالث والرابع في الذكر لانه كلا ثانيا في الاعراب اي يكتسب
اعراب سابقه من جهة واحدة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يكون على
كلمتين [illegible] كلاهما من جهة واحدة شخصية من المجاري لزيد
العالم اه لا يخفى ان ما ذكر لا يطرد في الصفة المادحة والذامة وما للترحم
[illegible] التاكيد فان القصد ليس الا نسبة الفعل الى الشيء وما بعده بل التابع
وذو التابع للمدح او التاكيد وكذا الحصر في التاكيد وعطف البيان في بعض
المعطوفات واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فانه الجزء الثاني
باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية الحالية القائمة بالمجموع وليس
بوارد لانه ليس بتابع في الرتبة بل كل جزء منه والاعراب من غير تاخر
من الاجزاء في الرتبة ومن قال باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه
احترز لانه يعتبر اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص
في قصد المتكلم ظرف تعلق فقد اتى بكلام لا يتجه وتوهم ان حل
قوله باعراب سابقه على [illegible] لا بجنس اعراب بجملته اعم مما هو بعينه اعراب

سابقة ولا بجعله مقابلا له قوله لتشمل التوابع لا موجودات كانت هذه الامور
او ممتنعات لان المراد الثانوية نحو البيت على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع نحو الاعراب
ولما لم يكن شاملا للتابع حركة المنادي وتابع حركة لا لتعرض لهما
محلهما ولم يعرض بانهما لهما المعهد الباب قوله ان لفظ كل هنا
ليس في موضعه لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل نحو صحة الحمل
فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمعهود بالحقيقة التابع لا فرده
لم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على الافراد
المرموكات ونظائره تتعدد في هذا باب التوابع والمعروف هو المحدود الخ
هو كل ثان يعني استدرك على المصنف بان ذكر التوابع ليس في محله فقد
اي مستدرك قوله لكن لما ادخل كل يعني لفظة كل معنى زايد اشير بعد
الى كون التعريف مانعا قوله والظاهر انحصار الحدود فيها هذا التكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ اذ في باساليب دقائق التراكيب
بل مما يلقيه البحر بموج الماء الطلو الى الساحل من الاعاجيب قال
النعت بتبعه لكونه اشد مناسبة واكثر استعمالا واوفر فائدة قوله يدل على
معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن
غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار
الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق [illegible] الوصف بحاله

اعتبار

اعتبارية تحصل بسبب المتعلق لانه يوصف بحال قائمة بالمتعلق حتى يدل
دلالة التابع على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان
الوصف في المثال المذكور حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على
حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان النعت الحسن وان يدل باعتبار اسناده
الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال انه الوصف بحال
المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن غلامه [illegible] اي يدل بنسبة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان المجيء زيد بعلمه والمجيء زيد
بعلمه وجائني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة
علمه على حصول صفة في زيد ليس بنسبة تركيبه مع زيد بل لانه
اسم جزئه وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بنسبة بل لانه
الكل الى جزئه ولا فائدة لقوله مطلقا ولا لما ذكر من بيان فائدته
اي دلالة مطلقة حمل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه [illegible]
شيئا مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتانيث المبتدأ في الدلالة
على معنى [illegible] التابع [illegible] فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
في المتبوع انما هي بخصوص موادها ولكن في المجيء القوم كلهم باطل لان ترتيب
التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول ولولا دلالة التابع على حصول الشمول
في متبوعه لم يتقرر في الشمول الذي يدل عليه المتبوع [illegible] وفائدة ايراد الظرف
في التعريف [illegible] كلا منهما يدل على معنى في شيء بنفسه لا بالعرض

الوضعة الا غنا من حصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك ففيه
وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض
بيان ان انواع التي يجب ان تعتقد بالكلام التركيب زايدة على اصل المعنى
هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول
تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف [illegible] غالبا
للتخصيص او التوضيح يستفاد من تتبعه ما [illegible] بعضه [illegible]
ما عرف في التمثيل ولما كان غالب مواد الصفة هنا ما حاصل كلام المصنف
في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان الجمهور شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذا تكلفوا صفته سيبويه مررت برجل اسد دون جار زيد ابدا لها
ولم يشترطوا الفرق وهو مدفوع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال
مع احدهما دون الاخر ولم يكن هناك عطف الجملتين على احدهما
اي والتركيب لا يخ صحته نظر والا ظهران ترك الجرح قوله ولم يكن
الناسخ ورده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها
حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصح رد الا ان كونه بمعنى باعتبار
انه في قوة المشتق والحاصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره
الاصلي الاحضر ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه صفة
عدم الفرق بعد ما في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان
المشتق يدل بحسب الهيئة على غيره اذ كان وصفا اي وضعا غير المشتق

يعني في التركيب

بمعنى في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا
وعرض المعنى من قبيل حام رقصه والعرض ما يترتب وجوده
على شيء ويقصد به هذا الترتيب هنا الترتيب سواء كان وجوده
العقلي او الخارجي مترتب وجود المعنى العقلي عرض من وضع
المعنى في التركيب وللتنبيه على ان العرض باعتبار الوجود العقلي
قال الشارح لعرض الدلالة على المعنى لا لتقرير الدلالة حتى لا يتجه
انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقرير وبعد ان سبق
ان حفظ العرض خارج باب اللغات في الكلام اما فهم المتبوع الاولى
بتذليله لشيء لان الوضع لعرض المعنى لا يجب ان يكون له [illegible]
فان الصرنا بوضع لعرض المعنى عموما اما خصوصا دال او موصوف
لمعنى عن ذلك [illegible] مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
نعت الا او وصفا على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوف
[illegible] يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه لم او
مثل هذا التركيب ذلك وهو قوله في مثل اي رجل عندك لا اسم لبعا
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ورد عليه انه ليس في مثل هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر انعدام الصحة من جانب الى
رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل [illegible] لبعا
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا في المواضع اللازم الاصل لانه لبعا
هذا المعنى اي دلالة [illegible] ونوصف النكرة الى النكرة وفيها

ما ذكر لا مر يقصد به المفرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
واشار اليه وجهه في تخصيص الجملة بالنكرة بقوله في حكم النكرة
وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة
الموضوعة لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة
للمخاطب حتى يتميز موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسب
وكذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يلتزم في كونها في حكم
النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة
طارئ على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى جواز النكرة اعني ان يتحد المعرفة
لكن ينبغي ان يعلم انه لم يجوز وضعها لانه لا الوصف بالجملة الخبرية
بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير واضحة لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد وقيد التاويل بالبعيد لان
التاويل مشترك بينه وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل من الاعراب
في تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ويحصل ما ذكره ان التقييد
بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجملة الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والا لم [illegible]
التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكلما هو في صورة الصفة فهو عند
التحقيق الى متعلق الصفة ومعمولها اي مقول في حقه اضربه
فان قلت هناك تاويل قريب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال زيد
اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي تذكره لجاء

اسمي الجنس بتأويل رجل مطلوب ضربه معين عند المخاطب فهو احق بالاعتبار
مما لا درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائي بالجملة الحكمية فلا يقال اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى
على التأويل الذي يذكره لجاز اسمي العهد مقام الامر بضربه وقد صرح
الحواشي بتخصيصه بالطلبية الحكمية اي مستحق لان يؤمر بضربه
كما هو ظاهر انه تأويل للقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول
في حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لا اختصاص بالجمل الحكمية تمكن
التأويل على حقيقته حتى يلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على
حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة الحكمية الا بعد
اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يعمل لاجله فتامل
الضمير الرابط بكونها اجنبية اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن
ان تظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك
في الخبر الحال لانه يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق
توجهه الى الصفة وليس هنا مظنة الغفلة عنها لا انظر الا بعد توجه
ولذا لم يجوز رابط للحال ايضا فوق المبالغة في رابط الخبر وعلى هذا
اندفع ما قيل مما انه في الملازمة منافاة لجواز حصول الربط بغير
الضمير كما في الخبر الحال ثم يوصف على الموصوف سواء كان مفردا
او جملة وكنا عليه ولذا اخر البحث عن بيان كونه جملة في ذلك
في التعلكي الحال والمراد الموصوف الحال ولم يجوزا

نحو زيد الحسن مما يتبع الوصف بحال الموصوف وان التبس الحسن الا وجهه
وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب وان كان قائمة به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل
الوصف بحال المتعلق هو ان الحسن قائم بزيد قائم في حاله وقوله اعلم
قائم به يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه لا لما اشكل
عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقة بما ذكرنا هم
ان لا يكون النعت جاريا على من هو له عليه الحسن ابو ابه
الذي كانت عليه بحيث حسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف
في ... كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاريا بحال
كان بحيث حسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
حصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق
انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعرابه
التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدر التعريف بانه يدل بجملته وضعا
على معنى اعتباري حاصل بالقياس الى متبوعه في التنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة
المخصوصة بها ... في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور كرجل عدل
وامراة عدل او افعل التفضيل عند مفرد مذكر للعجم او افعل التفضيل

المضاف

المضاف للزيادة على ما اضيف اليه قال ثالثا اذا نظرت حقق النظر
وجدت الاول وهو الوصف الا فيه بحث لان الالف التي يلحق
التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل موحد كما كان والالف التي تلحق
الصفة علامة التثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية
فاعلها دون موصوفها ممنوع بل الاحق انها لموصوفها لكون الاول وجب
تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع وجب تثنية
الموصوف بلا شبهة نحو جاني هذان الرجلان يقومان على كون الوصف
في الا الموصوف مطابقا تابعا للموصوف في الجهة الواحدة ايضا انه
لا نظير في الوصف بالجملة فان نحو يضربان في رجلان يضربان اي لا يتسم رجلين
بل الحق ان به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال ان رفعها
حقيقية او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد مطابقة
حسن قام رجل قاعد غلمانه ولولم يكن كالفعل وكان تابعا للفاعل في
اوجب قام رجل قاعد غلمانه واستتر قاعدة وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه ولولم يكن كالفعل لا يستتر فانهم [illegible] في لحاق علامة
التثنية الحاق كالملحق بيته اللام [illegible] ويكون نبايعي هند وان
يعود غلمانه [illegible] لا يحسن بذلك على كونه كالفعل في عدم لحاق علامة
التثنية والجمع لاستلزام الاسناد الى الظاهر بآخره ولولم يكن الفعل
لا يستتر مررت برجل يعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه
اجمعوا فيه فاعلا ظهر الظاهر الا ان يختم انا وليه يكون الظاهر لتفصيل الا

والالحاق

بلا كلفة ودليل الحقيقة ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا للبس خلاف الظاهر
حتى يكون الظاهر اجنبيا فاعلية او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
الا ولى انما يجعل الجملة ... مع ... ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في احوال
المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضمير المتصل [illegible] فلا حاجة لها
الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد
ومع البديهة ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليس في مرتبته فلو سلم
عدم حاجته الى التوضيح العرضي الوصفي فلا نسلم عدم حاجة المتكلم
مع الغير والمخاطب لسلب مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح
لبيان مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى
التوضيح وحمل عليه بقية الضمائر [illegible] وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز
الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور
مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله فهو صفة له تعالى اسم ظاهر
كما لو جعل الضمير علما فتامل [illegible] لانه ليس في المضمر معنى الوصف او ذكر
ان الضمير الراجع الى المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب
بانه رد بالنسبة الى ما ليس فيه [illegible] عليه وما قيل الاولى في التعليل
ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يوصف
غريب فعنيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل عرضه بقوله لانه الاصل
الاشارة الى هذا الوجه ولكنا نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما
يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا

المعرف باللام والموصولات بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه
لانه يجيء بعد المنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب
لكنا وضعه دون ضمير المخاطب بناء على انه انقص منه [illegible] لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله
في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف
الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص
من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثل في كونه ذا اللام فيتجه ان يقال
الاحضر الاوضح [illegible] لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا
انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو
صورة [illegible] بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لوقوع المماثلة بالمماثل في الدرجة
لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
مما قال انه انقص منه يتمسك لجواز وصف المضاف الى [illegible] الضمير
دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او
بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان
يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه
اعرف من المعرف باللام [illegible] اي باب اسم الاشارة بذي اللام
يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل المثنى واخواته قال الرضي لا يوصف

الاشارة المعرف باللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي
قاله كذا وبهذا ذكر قال كذا على اللغة الطائية هنا كلامه والاظهر
ان المراد بهذا في قوله باب هذا مخصوص والمراد بقوله بباب هذا
اسم الاشارة الا ان المراد بهذا اسم الاشارة فتامل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه لانه بمثابة من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله
بل رجل متصف بالعلم اي مقصود نسبته والمراد بالنسبة ما هو
المطلقة والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشكل
التعريف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا
كما يجيء بالمعطوف عليه قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان
يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان حمل الجميع
غير مفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقد اعتبر
بالنسبة متعلقا بالمقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا
بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك
اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالمقصد المفهوم
من المقصود لانه عبارة عما قصد نسبة او نسبة شيء اليه وفيه
قوله المفهوم من المقصود اما لان اي المفهوم من لفظ المقصود او
من المقصود منه فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
لانه لم ينسب اليه شيء ولا هو الى شيء لان نسبته غير مقصودة
كالمبدل منه فان ذلك المقصد ليس بقصد الا احتراز عن غير البدل بل البيان

حاشية

المشترك بينه وبين البدل ما عرف في المقصد فيه لطائفة لانه المقصد الطاهر
المستقيم مشترك ولا تمثل واجيب لا نفهم هذا المعنى مما كون العطف
مقصودا بالنسبة ثم تبيينه بعيد جدا على انه يرد عليه ان البدل الغلط
مقصود بالنسبة ثم متبوعه نحو هذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين
قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما
داخلا في مفهوم التعريف بهذا القيد دون الاخر تحكم ولما تم الحد
بما ذكر جمعا ومنعا اردفه بزيادة التوضيح بحمل ان يكون قوله بتوسط
... وعلى نحو ان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف
لم يكتف لعدم الاكتفاء بكذا نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها سوقه
وايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل
فيبتغي معرفة المعطوف موقوفة على معرفة الحروف العشرة في قسم الحروف
المذكر فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف
ولو كان كذلك لما صح الرفع من قبل فالاولى ان يمنع الرفع الموهوم كلام
المتضمن فيكون اثر المتضمن واما ان يعد ردفه فاهذا المتضمن
لم يقل به احد لان الحروف تتوسط بين الصفات كذا ابن الاثير
نحو قطع زيد يده ورجله ورجله مما يحسب انه بدل عن زيد يصدق عليه
تعريف العطف قيل وقد جوز الزمخشري يتجه ان المراد بتوسط
احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل سيجيء والواو المجيء لتاكيد

الملحوق ليس المعطوف بالمحل التي سيجي قلت لا خلاف في جواز
دخول حرف بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به   ونقل عن
المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل
المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه   اكد بمنفصل كانه لم يقل
لا بغير منفصل لانه لا يمكن التاكيد بالمتصل فليس القيد للاحتراز بل لبيان
الواقع وفيه بحث لانه احترز عن التاكيد بالاسم الظاهر نحو جئتم كلكم
وزيد لانه داخل في الفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن
هناك داع الى التوكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعطف على عطف المفرد   بعيد
على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان
التاكيد بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقدم التاكيد على العطف
وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واما في على زيد
ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه
طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل العطف
الغير للعطف لانه قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل   وكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا فيه ان المعطوف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون
المعطوف مؤكدا كما ذكرت   لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا
في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل ويقول في فيه
الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه

عن التاخير يعني التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم بطول
الكلام كطوله اذا ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال حول العطف
على ما هو كالجزء من العامل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
واعلم ان مذهب البصريين مبني على ان المسألة خلافية والتاكيد
ان عند كل لا واجب قطعا كما يشير مقابلة الكوفي جواز الترك وما
سيجيء في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب
مثل جئت وزيدا حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لاتحاد العامل
اللفظي الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وان جلب لهذا الغرض كيف
فانه لا يتصور الا بين اسمين فان البتة نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا كان قرينة دالة على المقصود ولم يرد
لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى بما رحمة من الله وبقولهم
ضربتني من غير ما جرم بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى متعدد وههنا انما يعيد دليلا لو لم يكن زيادة بين الاولى صورة
العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو
الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار لغرض غير ... العطف
على الضمير مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكنها
لا تقتصر استدلالاتهم على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا
وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بحمل قوله والارحام
قسما جاء في كلامهم نظم منه انه لا اشكال في جواز جاء في كلامهم

اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا واعجبني جمالك
زيد ومعنى الطعام [illegible] من الاحوال العارضة له نظرا الى ما
قبله الاولى نظرا الى غيره كما يوهمه وكذا الحال في ان حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو
عمرو نفسه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه
مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم لعدم الفصل واعلم ان قوله
وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون
تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوضح لانه على الاول
يكون اعتبار امور في عبارة المصنف لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم
ان الشارح قد ارتكب التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى والعبارة الجيدة
لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه
المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق
المعطوف عليه ما تقدر كونه مضافا النصب فكذا المعطوف في يا زيد
والحارث يستحق عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف
كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل والحاصل ان
الاعراب من كونه بالحركة او الحرف وغيرهما من الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وهو المراد فالمراد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له
في نفسه تامل لان العامل داخل فيه نعم قابلية الاعراب كذلك
اما [illegible] شاة وسيجعلها مقصد [illegible] الشكر لعدم قصد التعيين وان كان

الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وسخلتها او محمولا على نكارة الضمير بمعنى ان
الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة وسخلة شاة
لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ ولذا قال على
وجه شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
النكر فهل هو الا انه شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول
رب وههنا البحث ما قيل اعلم انهم حملوا الحمل على نكارة الضمير هو ابا
والشذوذ هو الا امر والبحث ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون
نكرة اذا لم يكن له مرجع اذ الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون
نكرة فلا يحتاج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات على انه نص
ان يجعل دليله على الشذوذ علامة تنكيره هو ابا انا لنا [illegible] الباب ان
يكون الا [illegible] بعد [illegible] قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على
تقدير شيء وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا
التنكير ولا يجعل عدلا [illegible] فتعين الحمل على ان يكون خبر المبتدأ
هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين كذلك لجواز ان يكون الخبر
وانما الفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامر
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة لاحتمال ان يكون
العلم واما جاز هو ابا المنع عدم جواز قاعد الا [illegible] زيد [illegible] ولذا

عمرو سند هو ان الذي يطير فيغضب زيد الذباب   واعلم ان
الذي هو محل الجواب عن هذا السؤال ثلاثة احتمالات الاول من كون الفاء عاطفة
والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم [illegible] فلعل فيما اذا لم يكن
بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه
يصيران في حكم امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث
ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها عائدا الى
المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن ان يكون
بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة
واحدة لا تتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابط الجملة
الثانية بما يرتبط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان
معنى التعقيب فلما يجعل الفاء للسببية الثانية مع الاولى كجملة واحدة كما ذكر
التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه   بسببه الى آخره
راجع الى الموطر اي يغضب بسبب طيرانه   اي اذا اوقع العطف بين
قوله اذا اعطف سند الى مصدره مما يتسلسل بين المعنى والزوال
وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطفا اي عطفا بنا
على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب انه تنبيه
وللمتن من اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز   مختلفين اي
معمولي ما ذكر في توجيه مختلفين فلا يجب ان يقتضي منه المجرور
ان للمتكلم [illegible] وجب والوصل ان يقرر محله ان الوصف [illegible]

ليسا المقصود

الجنس
لبيان المقصود بان وصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين
مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتج بعض مثل ضرب واكرم زيد
عمروا وبالعكس لدا فان زيدا وعمروا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل
عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على
معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول   الكلام في الحسبي
امرار تحسبين وتوبخ معموليه فكل منصوب ولئن يتوقع على حذف
المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد معمولي باب علمت
عند المص ونارا توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد
لازم ومتعد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
دفع لما ذكره الفاضل الهندي انه في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف
يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والملاحظ عدم الجواز وتحقيق
الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب
الحقيقة والحال وقيل اذ العطف عمدة اذا اريد العطف فلا مانع من
الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو
ثابت اريد او لا وهو مندفع بان عدم الجواز علة للجزاء اي تم معناه
التعدي اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لا لاجل ذكر
وعدم جواز ذلك العطف من خلاف الفراء فانه في جميع المواد عنه

الرافعي

للجمهور ولما يتجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة تتمة لما
لحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز
مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه لم يفد البيان
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون بحسب الالفاظ عدم الجواز
بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع
الصور التي تجوز في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم
الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا
هذا التركيب او المبالغة فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوافق نقل المصنف
ونقل المسلي انه اتفق المتقدمون وسهم الا الاخفش على انه جاز العطف
الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه
بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور ورد المعطوف على المعطوف
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ
فاحفظه   التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة
بالعطف وكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد تراه في التاكيد اللفظي حروف
العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وفي لا يحسبن
الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب
وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة   فثبت
وتحقيق الظاهر ثبت وتحقق   او في الشمول اي التاكيد

ما تقرر

ما تقرر امر المتبوع الرتبة بذلك على ان ذكر او الشمول بعد بعض قوله في النسبة
ليس لغوا لظهور ان جاء العوم كلهم ايضا تقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد
ان النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم ومفاد التنبيه ان تقرر امر المتبوع في النسبة
شائع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يفيد بعد
ذكر الشمول فتقول جاءني القوم كلهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة بخلاف العدد المبهم المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا
كلاهما الوصف في جاءني رجال ثلثة فهذا هو الغرض اي تقرر امر المتبوع
في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التوكيد فالتعريف به جامع
لجميع الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج
المصنف الصفة والعطف لا نظر ان التعريف جامع مانع وقوله ولافادته
توضيح متبوع عطف في بعض المواضع ليست بالوضع لو بعض لتاكيد متبوعها
لكان انسب لفظي مختص بالمعارف التي الحكومية وكذا المعنوي مختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين وبنفسه وعينه منه عند الكوفيين
او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تاكيد اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تاكيده
متصلا فعدل به الفرق بين ضربت انت واجمع والكتب فان الاول في حكم
تاكيد لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع ومنهم من لم يتنبه لغرضه
اعترض بعد بعدم الفرق بين ضربت انت ... اكده ... الا

١٠

من قال ان الضمير انت هو التاء وان عاد فالتاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل بكونه
الابتدا به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام او باخر نوع منها يكرر بتكرار ما عماده
في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم ولا يبعد ان جاء الضمير للو
التاكيد اللفظي بكسر على التي تعرّف بشكل باجمع وتوابعه فانه لا يحرك فيها
التاكيد اللفظي بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع الاجزا
الاشخاص وفي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكلاهما
فيضاف الى ضمير مؤكده وقد نبه المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجتمع
لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والكثير يفرد في تقديم اكتع
بتعه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا لا وجه لذكرها
بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا
لم يذكر المصنف مثل حسن بسن في التاكيد والجمع اذا دام هذه الالفاظ
في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها عبارات
مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب
ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول
والثاني ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو
على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون

معنى اصلا

معنى اصلا بل ضم الى الاول ان يحسن الكلام لفظا وتقويته معنى ولو لم يكن له
في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن نسب نسب اسواكونه معنى تتكلف
غير ظاهر نحو بيت بيت من بيت البيت اعرا استحرهيد واستفيد
مما ذكره ان ... تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول هكذا بعينه ذكره
صفة
الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان اللام حمله
كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد
ويمكن استنباط مناسبات حسنية لاشتمال كل منها على حروف من التصاله
جملا
معنا تمام مناسب العموم المستلزم لتمام النسبة ابو نعيم ان يعني
عامين يشمولهما الواحد والاثنين والزائد والمذكر والمؤنث انهما
بمراد صيغته الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصلح في كل مضاف الى
ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع
اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو
وعليهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما باختلاف الغرض كله وجميعه
وعامته كما في تسهيل ابن مالك وفي اجمع لا دلالة له على الاجتماع
عند الجمهور خلافا للفارسي والمبرد كما في الرضي واجمعون جمع
الجمع
المذكر اي العاقل او الجمع اي الجمع الذي يجعله في حكم الواحد وهو غير
الكلام السالم ايضا وجمع في جمع المؤنث وجمع حكمه ما جمع المذكر
حاجة
الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا ولا
الى ذكر الافراد لانه ذكرنا انه لا يفيد جوازها في الاثنان كلا معا غير
ان يراد به الاثنان معا فسره بعد ذلك ... قول المصنف ذ... اجزاءها وليه

بنفي تعدده افراداً كان او اجزاءً بمعنى افرادها هنا او كما قيل للتكفي
الانحراف الشمولي بدون الانحراف الحكمي فتذكرها لمن يعرفه نظراً الى الكل
حكم بعضه عن المنحرف الشمولي ولا يحصل الرد عليه ساعى نقل ساعة العربية
بناء على انه يلغو التاكيد بكلمة المنحرف الشمولي ولا يحصل الرد عليه من غير
نقل ساعة العربية هنا بدون الانحراف الحكمي لانه يمكن رده بان
هنا يوهم الانحراف في الحكم في بادئ الراي فيحسن التاكيد بهذا القول
جاني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة
انحراف الزيدان حكما وهذا الفهم المرد وقيل هو خلاف القياس والسماع
وفي مخالفة القياس نظر لان الانحراف هنا حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهم
الانحراف الشمولي من الانحراف الحكمي مثل التاكيد للحكم الكل ذلك الفرد
اولا كانه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين قوله اولا
مؤكد بكل واحد وبعض اكثر واجزائه من شدة اتصال الكل واجزائه باجمع
وشدة اتصال هذا الكل بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق
يشمل الكل واجزائه ولهذا اقتصر منه على ذكر اجمع ما الكل واجزاء
اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التوكيد وكيفية ترتيبه ان نقول قام
فاعرف البدل لانه مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج منها التوابع البدل
من المنسوب نحو ضرب زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل مقصوداً بما نسب الى المتبوع
اذ ليس المقصود من جاء الكل في جاء زيد اخوك اخاك بكيف التصحيح

المقصود

التعريف بان جعله بمعنى مقصود بنسبته نسبة ما نسب الى المتبوع وبعضه نظر
لان نسبة المجئ الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة
مع انه البدل ... نسبته الى الاخ مقصودة منضمة اليه لا بد منها
... المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع
سهوا او هذا النسبة من تقريره وتمكنه في النفس كما في البواقي
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة في دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي مجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد نبه عليه الشارح ... من قال دونه ظرف
لنسب او حال من المستتر فيه اي مجاوزا عن المتبوع فانه لم يكن المعنى
انه مجاوزا عما نسب الى المتبوع عن انه نسب اليه والحاصل انه نسب
الشي الى المتبوع ولم ينسب التابع الى المتبوع ولا يحصل لمكان ذكر
بل يكون النسبة الى المتبوع توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع اي حقيقة
او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان سبق لسان لكنه
في حكم التوطية فانه في حكم الساقط ويوجب التقرير والتمكن في حق البدل
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
فمثال الظاهر ان نقول على طبق ما ذكره ... التعريف ان النسبة المقصودة
نسبة عدم القيام الى زيد نسبته الى احد في الكلام ... ولنسبته بذلك
والقليل ... امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبته

نسب السوابق الى احد ساعد القيام معقودة بالنسبة اي نسبة النسبة
الى زيد بان يكون المقصود بالنسبة تقرير النسبة الى زيد او ظهور الزيد
بان يكون المقصود بالاعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى انه يكفيه عن
الاشكال عما تعريف البدل بمثل ما سمعت في تعريف العطف من ان حمله
كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه يقصد
الى التنبيه على طريق آخر في الدفع   اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان
المركبات الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما
وان عطف المعطف على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم بتقادمه
اسم القسم الثاني وهكذا لما هو فيه وفيه ما يحث شاعر في كلام
المصنف ولا بركاديكي نعته فبيان ان الاضافة في الاوليين بيانية وفي
الاخيرين لامية لا دلي ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه
المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية مما اجيب عنه بان الاضافة في
الاوليين ايضا لامية تسويتي اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فلعطف المجرور
باللام المقدرة على المجرور بغير المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن
المذكورة اذ لا محصل له   اما اشتمال البدل على المبدل منه او بالعكس نحو اعجبني
زيد حاره فانه لا اشتمال للصديق على الآخر وكانه هو وجه التسمية كما في
مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تسوية النفس
الى البدل

البدل وهو بعد ان علم اجمالا يجب ان يبقى من المبدل منه منتظرا البدل
وهذا وجه حسن في مظر من غلا بما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد من
نحو قال ينبغي ان يبين انه الى اخره فاحسن والفاعل فتفطن من الاحتمال الغلط وبدل
الى بدل مسبب عن الغلط فجعل الغلط مصدرا والاول جعله بمعنى على
المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الثلاثة مقرر اذ
هو التابع هو اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا
من هذا القبيل بدقة نظر حيث ان نسبنا بها من هو اهلها فضلا عن المتكلم
دفعها وجعلها نقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جميعه
يجب المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فتدرك جميع
المعنى بالبيان الاول وجعل بعضه بالبيان الثاني ولم يبق شيء
من المتروك بلا بدل فاجيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من البدل منه
فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض فانه قصد بالمبدل منه اجمالا
فانه اذا قيل قطع زيد يقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل
به ابدالا للبدل المبين اجمالا بالبدل المبين تفصيلا فتفطن البدل بدل
عن اجماله بعضه بدل البعض اذ على التبيين المبدل منه ترك بلا عوض ولم
يجيء شيء من المبدل منه سوى التبيين بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل
عليه المبدل وقصد في ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل
عليه المتروك وبحيث المتروك بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك
فخذه راشدا ولا تتعجب من تبدل الكلمات فهو معنى فانه ثمرة الانتباه

ولا يبدل ككلمات اسم ولا مشاركة في كلمات مما [illegible] ان لا يتحد لو لم

مدلول الاول لم يتصل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني على الاول [illegible] مثل هذا

المقام يأتي بالظاهر اظهار المغايرة يعني [illegible] ان [illegible]

مفهوميهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد مررت به اباه

كيف اما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما اشارة الى انهما قد يتحدان

ووجه يجوز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انما ذكر على وجه التمثيل

والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه

المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين

الاول وقوله والثاني جزؤه يتعين في الثاني مدلوله جزؤه وليس عطف

الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا كان عطفا

على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف بحيث

النسبة الى المتبوع النسبة الى المتبوع الملابس اجمالا [illegible]

المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله [illegible] زيدا

غلامه يعني بهما الاول والاخير تركيبه الملابسة والمعول بان بينهما

ملابسة غيرهما نحو نظرت الى القمر فلكه [illegible] النسبة الى المبدل

لا توجيه النسبة الى المبدل فكيف يكون شاملا لبدل الا [illegible] وكذا الثاني الاخر

قلت لان المركب في الكل [illegible] وعلم المخاطب ذلك يكون [illegible] الاسناد الى القمر

موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا اسند على الكل [illegible] التركيب محل

رابت بين الا [illegible] الوهم رابت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا

لذكر البدل

لنكتة ولا يلزم ان يقصد اليه بعد ما غلطت بغيره فيه نظر لان القصد
الى البدل بحكم الغلط واما اذا كرهنا ما قصد بالقصد الى الشيء او بسبب
الاشتمال ... وانه لا يبد ان يقصد الى البدل ... انه بدل معنى ان يقصد
الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول
تفننا اي بعث بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا البدل اي بدل
الكل بل عند ابي علي بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاما
البدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين
لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل ويعلم بطلانه
ولم يخص بدل الكل كما فعل المصنف وقال الثاني بدل البعض والاشتمال لانه
لا بد ... ايضا من رجوع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة الى ... وصف
با... ... ... ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف ...
لنقصان النكارة الا ان يقال لم يسند النعل مقتضي الفعل بالخصه
نحو الذين ... ابا هم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كنفي وهو
مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي
لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالظاهر
الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني مبنيا توطئة كان
تاكيدا ... ربك ... عن ... سوده ... وقوله ...
كما لا يجري كذب ... اللهم صدقه صدقا الظاهر ... كان
لا ... المقارنة لا يكون الا مضارعا وعليه الظرف ... معمول ...

التارك ان جعلناه بمعنى المصدر ترك حا بمعنى ودع وعني به ترك اصل

بالثاني سهيل ابن المالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر

وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل فحينئذ يصح ان يكون

التارك بمعنى المصدر لتضمين الترك معنى الجعل   وهذا الحد لا يصح الا لمن

يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر

بعد قوله اي الاسم المبني فهذا التعليم لو كان معرفة مبني الاصل

موقوفا على معرفة مبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما

بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي

اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني

تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه

وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يكون لو كان للمبني

المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام

ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا

لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل   مبني الاصل وهو

الرفع والنصب المكتفي لم يعرف مفهوم المركب الاضافي والحق ان تعريفه

تصديق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب والاظهر

الموقف الامر بقوله بغير اللام اذ الامر يعرف عرف النحاة باللام والاولى

بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى فقوله

فافهم   او غير ما هو الاشارة للنسبة   كلمة ادها لمن الخلف

[illegible] سقط [illegible] الزهر ويمكن ان يكون ما نقد الخ ايضا بان يراد
بالاصل ما يناسب مناسبة موجبة للبناء وهو عدم التركيب مركب
[illegible] من التركيب ولا خفا في بناء هولاء غير مركب لشبه عدم
التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس لذلك هي بيان التعريف فقد
بعد عن الصواب فان قلت يخرج من التعريف نحو اصوات الغراب
قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات وليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبة
بها لبيان المقدم ما مفهومه وجود كون شرف او يقال التركيب
في المعرب مقتضي الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على المانع
الا انه شرفنا وفي المبني المناسبة مقتضية للبنا في حال التركيب و
عدمه جميعا وعدم التركيب هو اصلا بالتقديم او يقول قدمت المعرب
لبيان ان انقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اكثر وعقبت المبني لبيان ان
انقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة
اكثر فتامل من حيث حركات اواخره لا من حيث الشبه فانه
لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح و
المكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني
على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم ولا فتح ولا كسر
والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بتة به على ان المراد
باللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا اصطلاح العلم كما هو مصطلح

الحركات م

الصناعة وان المعتبر بها عنها الخصوصها لا شتراكها
والبنائية وغيرها وحكمه حقه ان يوضح عنا لم
تقدمه لان غيره حقا تعريفا للمبني ننبه عليه
الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه
هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما نا سب مبني
الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره با ختلاف
العوامل وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض
الموصولات مع ان اي معربة وحدها لعلمها ولئلا يوهم انه على مذهب
من جعل اللذان واللتان معربتين لكن ينبغي ان تقول وبعض المركبات
لان المركبات مسماه قسم منها نحو خمسة عشر وقسم منها
وهو بعلبك وينبغي ان نقول وبعض الكنايات ايضا لنحو كم فان
وكاين وهذه ثمانية ابواب بيان الاسماء المبنية نحو لا يشكل
حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية نحو الصفة والتعجب
ومن باقي اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول
بل هو بان تبيين بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها
ولا يشكل ايضا بفعال الذي ليس معنى الامر لان المراد باسماء الافعال
ليس مجرد اسم الفعل بل بابه في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل
ايضا بخمسة عشر وبعلبك فانه مبني من انه لم يدخل
في اقسام المبني لان المركبات بابه في بيان طائفة من الاسماء المبنية لا للتفسير

على ما يدل على كونه الاشارة وغيره ما اولا وان ادخلها كذلك بعض الطرفي
المصنف حيث لم يكمل التسهيل عند النحاة وهو هذه الضماير المبهم
المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات مخصوصة لكنه
المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق ويعضد استغنيته عما تكلف
الشارح لاخراجها عند ما التزمه وكيف السكاكي وعلى طريقة النحاة
ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او
مخاطب او غايب كذلك ويعضد ايضا تنبيهه لفظا المتكلم والمخاطب هنا
ولئن سلم لا [illegible] وعلى التوجيه لابد من حمل متكلم واخويه
على الاستغراق والعموم والنكتة في تنكيرها في الاثبات للعموم والمراد بكلمة
ال[illegible] وما ينقض التعريف بجري المطابق ويخرج بهذا القيد لفظ الا
اي [illegible] بدلالة لاحد الامور الثلثة ولهذا اورد القيد ولم يرد ان الغرض
منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغايبة التي الموصوفة بما صح
الغايب بل ايضا تخرجه فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الى
لصحة خروجها به مع انها داخلة في الغايب ووجه الصحة انه اوصف حال
الغايب مطلقا يخرجها به بعد القيد المشتمل على الغايب [illegible] والمراد انه
يخرج بهذا القيد على كل من تعريفي المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
المتكلم ظاهر واما في المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه
مخاطب متوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا المتوجه اليه الخطاب الا ان
يراد متوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب متوجه اليه الخطاب

بلفظ المخاطب نحو انت فالاحضر الاوضح ان يقال من حيث انه حكاية هو
تسهم ما قال وتحقيقه انه متعلق بالتوجيه الثاني واما في توجيه الاول فلانه
المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما اذ نابيهما زيد
لكنه لا اخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه ومن عليه حال التكلم
وهناك قرينة بلا مرية لكن لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قيد لتحكيه عن
نفسه على تقدير المتكلم وانما يحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل
مما لا منبه ولعله مبني على انه شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على
المعنى الحقيقي او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد فعل المتقدم رتبته
داخل في المتقدم لفظا لكن تقديرا الا انه انسب به منه لسائر الاقسام نحو نجيه
انه سائل مقابل لفظا بقوله تحقيقا يحمل تقديرا تحقيقه فليس محلا بالبيان
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون
المعنى مقصودا باللفظ بما سيق له منه والا فمعنى اللفظ باعتباره يدل اللفظ
مذكور لفظا فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم
احل المعنى فيتقدم كانه للفظ العدل وعلى من حيث المعنى تعليل ذلك
ان يقول فيه فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر
كانه تقدم ذكره لفظا فانما جاء في ضمير الشان لا نصه لحصر كالاخفى ولو كان
راجعا الى جملة الجمعة كان قوله لانه انما جي به مساعيا انه متقدم ذكره مشتركا
وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصد الايهام والغرض الحاصل في المتقدم
الحكمي فتنكرها للتعظيم بل للاحتراز عن الغرض قبل الذكر او ضعف الفاعلية

سنة ثم ارع

في المثال وهو مرفوع ومنصوب ومجرور على اللحن الافصح والاول
مرفوع ومنصوب ومجرور وليس والثاني مرفوع ومنصوب الاول ضربت و
ضربت ونحوه الا ان تقول ضربت ويضرب المرضي ونضربن لا يكون الا افراد
لان المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بالفعل الواقع على
التصاريف المعلومة من العرب على صيغة الماضي والمستقبل وغيرهما لكنه اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس
المجهول فيه لطافة فلا تحمل المتضمن اولها بدل من المستتر في المنتهى
بدل البعض من الكل واشاره الى ان كلمة الى للاسقاط ولا للحكم فيلزم
عدم دخول ما بعدها وانما بدا بالمتكلم الغير نيوتا سيدوية بالغائب
لتحرز عن الالواحد في أسلوب التكرار لان ضمير المتكلم اعرف للعارف
… ضمير المتكلم الواحد وان اجاها هكذا ذكره صاحب اللباب
وقال شارحه اللباب اي اجاها من العرب والانا الغرار هيل الضمائر
بكماله ولهذا الكوفيين ذهبوا الى ان التاء بتصاريفه وان عماد وضعوا للمتكلم
لفظ من لا يمكن على سنة به لها ظاهر وانه مشترك لفظي والحق انه مشترك معنوي
فانه موضوع للمتكلم مع الغير اياكان ذلك الغير وانما اللتعظيم للكبرياء
معان لا تشابه لان على المثنى الملحوظ والجمع الملحوظ ايضا بخلاف المثنى
فاصفه التاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل نستيك او مفعول
والتاء للتأنيث اي طائفة خاصة وفي الصحاح التاء للمبالغة او الخاصة مصدر
كالعاقبة والتقدير خصصت خصوصا كما يجب حذف اخر الكلمة المستهزءة ظاهرا

فيطلق على الفاعل المستتر المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال ان
النحاة يطلقون المحذوف على المستتر كلفظة هي تحت الفاعل وهنا كلام ظاهر
في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله بغاية التحقيق فلا تغفل [illegible]
من اهل التوفيق اذ لم يكن مسند الى الظاهر لا حاجة الى هنا القيد لان الكلام
في بيان استتار المرفوع المتصل حيث ما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر الا ببيان
وجود المرفوع المتصل تحت [illegible] الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد
عليه نظائره مطلقا سواء كان شيئا او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه
مفهومة [illegible] الناس في المعنى واحدا او شيئا او مجموعا مذكرا او مونثا
الثاني فيه الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في
العرف المتعارف على الشيء بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين
تطلق على اللفظ المخصوص فالصحيح انه في الشرح شيئا او مجموعا [illegible]
المشهور [illegible] مطلقا بوحدة او جمع [illegible] وهذا [illegible] الى مطلقا حال
من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله [illegible] مصدرا
كان او حالا او ظرفا في الصفة مطلقا [illegible] حالا من الصفة كما [illegible]
[illegible] كان اسم الفاعل والاوجب ان يقال مطلقة [illegible] الضمير
المرفوع كما [illegible] سواء كان الضمير مفردا [illegible] سواء كان الصفة
والاوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مونثة
لانه لا [illegible] سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء
كان زمانه كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان المرفوع المتصل [illegible]

او غيره

حين ... اسم الحال ان ت الزمان مطلقا معنى زمانا مطلقا يجب المعي

ولو كانت صايرا لاستعين الصواب الا تغي زيد كانه سهو من الناسخ منها الى

الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع

لاجل شئ سبق على ان الام زيد وقوله الا التعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه

علم في التعليل بقية الكتب لا التعليل عنه ومنه تعريض لمن جوزها هنا

على السوال وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم قبل تفصيله ما صرا به لم

يسئل اياكم انتم وفا على المصدر اقول اقام انتم داخل في المتصل لغرض هو

ومنه الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب او المتكلم ومنه يفصل

المفعول الثاني اذ التبس بالمعمول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال

في باب اعطيت والانفصال في اعلمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب

... ومنه عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرط اللفتاح واما

بتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر او المفعول

الواو لعرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه العرض بل

يمكن تعلقه بالفعل كان يكون تعلقه بما قبله ومن غير فصل امر هذا على

يتبع ان اراد هذه عامله دونه او لو حذفا معا لمخرج من الاتصال كقوله

زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير عن عامله

او هو فانه الضمير مرفوع لا تقال الاولى غير مجرور وانه منصوب لما بالخبر

ينتقض بضم انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بما

ما هو ضمير مرفوع واصطلاح باب المضمر او يكون انه يكون الضمير مسند اليه

اي الذي ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
ولو قال ان يكون صفة لمن تجر على من هي له لكان اشمل لدخول انا زيد انت هي
فان قلت لا حاجة الى قوله ان يكون صفة جرت على غير من هي له لانه يعد قوله
او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس وكذا يجب الفصل
فيما لا يلتبس ايضا وبهذا يظهر وجه تركه لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه
وانما قال الصفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل
بالاتفاق على ما هو الصحيح   لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه
جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة
لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاصل
ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل
الظاهر فلما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان يقتضي
جوابه ماضيا   انما قال سيبويه لا الجوهري لا هنا نحو ان الاولى بل انصاب
لمن ليس ما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع من ان يكون المعنى
اطلق نحو جريان الصفة عليهم ممنوع الاصل انما هو الاكثر   احترز عما اذا كان الثاني
من اعطانا اياه فقال سيبويه انه اذا كانا غائبين جاز الاتصال وهو على الكل
الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد فيما على الغائب
للتكلم عما تكلم احد المتساويين مستغني من جهة قبح الاول نحو عندي اياه
بكونه فاعلا في الاصل نحو اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى بكت الاحتراز
عن التقدم بالمرتبة بادعاء الكبار والترجيح كما ذكره محمد الرضي من التا

قوله وهكذا

171

وذكر سيبويه يجوز الاتصال لم يتلبس الاتصال للعلم انه حكاية عن
النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه
دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير مواضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة ولا نسبت
اردته مستعطا قال الرضي الاولى ان ثاني مفعولي اعطيت الاتصال نحو
ثاني مفعولي علمت الانفصال ورعاية الاصل اولى من رعاية التناسب
في المفعول لم يعدل عن رعاية العارض اشارة الى وجهين اولهما احدهما
الاشارة بذلك الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذلك التناسب
بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية شبهية
والا كان لولا انت لم يعدل لولا انت الى اخرها فيكون اخصر للاستغناء
ابعد [illegible] معا ولما دفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك
عسى الى آخره [illegible] الالتباس المحض بغيره لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المعتاد في التعريف لكان
ادل في تعيين [illegible] الموافقة ايها [illegible] الكلام عن الحكم
انا لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حروف الجر [illegible]
فانه في معنى اللام التعليلية كأن قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا
لوجودك ومنها ايضا الاخفش بصري وفي الضم والنصب [illegible]
[illegible] اولى لان الموصول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا الا ان الثاني [illegible]
[illegible] ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مستدام مع الياء

جنس لازمة حال من ضمير الظرف وليست من النون لانه وقد لو يحتمل في المبتدا

وقوله وعكسها الفعل مضارع حال من الظرف في ... وقوله ويختار ويستوي في

مع التعجب وكذا عكسها الفعل او وليس فيه ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل

ليق اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر في

كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاشوا عن كسرة

نون الوقاية مع ان الحرف ايضا ان يصان عما اخت الكسرة لانها لكونها

في اخرها واصلية كسرتها اخت الجر ومنها ظاهر انه لو قال ليقي الماضي

عن الكسرة لا لكسرة وان ذكر اللفظ بما لا يحتاج اليه ولهذا سميت

نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية فاعل بخلاف كسرة

تضربين لانها في الوسط هكذا لشدة امتزاجها بياء المخاطبة لانه فاعل بخلاف ياء

المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتاخر عنه وبخلاف ان

لم يكن الذين كفروا وقد الحق المرضي الخفي ان المرضي مشترك بين

ما قبل الياء وانه تحرك ما يليها الجر في الاولى الاعراب عنه والتمكن

لكونه حرفا ما بعد معه المحذوف لالتقاء الساكنين وليت لا تحتاج

ليس وليس ... عما سوى الامر بخلاف الاختيار في الاولى الاختيار

ان ليت ولعله مستثنيا للعهنا نحو ... على اجتماع النونات ولو حكما

ليس في العاملة ويتوسط بين المبتدا او الخبر منه نحو زيد او تاكيده لانه

والخبر ان لا يتم بينهما فصل قبل العوامل امر اللفظية لانها المبتدا والخبر

اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وبعدها وان لا يكون بعد العوامل مبتدأ

وهنا

172

وهذا لكن وليس الشيء عينهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ او الخبر ليسا
مشتقين حتى يتصفا بما يصدق عليه مفهومهما حتى يتعلق الحكم بهما والسبب
التركيب من قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه يتعلق
بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك بكونه ما يغني فيه حقيقة
يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة و
المجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز مطابقة للمبتدأ
فلا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون لغو الضمير فلا يصح كونه ضمير المرفوعات
هو ما اشتمل فصل على ما يعتبر كونه المرفوعات مبتدأة فمن تمسك به في دعوى
انه مما يطابق الخبر فقد سهى لم يتصل ضمير مرفوع لكان الا انفصاله فاراد
بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صفة ضمير مرفوع منفصل
متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا كونه ضميرا مرفوعا كان
مستقر ومنه ان قوله صفة ضمير مرفوع تنبيه ومنه انه ليس بضمير مرفوع
فليس فيه كما بين الجمع وان استقصا فاختياره للتنبيه على مجازه ومنه
يسمى هذا الضمير فصلا الاول لم يسمه صفة فيما المرفوع فصلا وكان
الثاني تسامح لظهور المراد وذلك التوسط لمشتمل الامر
لينفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام
المعتدل بعدها ان لا مركب ومعنا مسببة ما قبلها لما بعدها والسبب لمضارعة
كون المبتدأ نعتا خبر التوسط لا التسمية لان الفصل انما اعتبار اليه
منه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف والملازم الى الفصل انما هو

الاصل في المبتدا والخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه ومن المبتدا النكرة تتم

متوسطة بينه وبين خبره نحو المفضل اذا جعل من كنا او فعلا مضارعا عن

الفعل متمسكا بقول [illegible] او كما او لكن يقول ورد بانه يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا

كما انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه

كلام على السند الاخص ان يصح على مثال الاضحك من كنا اقول انتصر لان الدخول

فيه من الاستغنا عن الفصل كل الاستغنا فيكون من الاضمار الغير بطريق

الاولى وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه

مبتدا لو كان معنى الجملة مبتدا الحكم بكونه مبتدا اهنا المراد هنا التوجيه

واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال مما اراد المبتدا كما حكى

الى هذا التوجيه لان الجعل شي متضمن مفهوم شي لا يتوقف على ادراك

مفهوم ذلك الشي وكم الرفع سمعت لم يقل الرفع سمعت بخبر به

ما سبق ويتضمن قبله الجملة عن الخبرية الا ضمير المفعول به ايضا

بشرط ان يحمل عليها من اسم المبتدا والخبر عوضا عنها الا ان حكى الا يصار

لا يبعد انه نقل الى معنى الكلام ويقوم مقامه ما ساغ حذفه من متضمن جهة

المتكلم [illegible] كما سار بعض احرصه في هذا التوجيه عما يقتضيه

وحمله مجرد ان لا يبقى عليه المرجوح هناك من يرى على مقتضى التقدم وجعل

الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو محل هذا التركيب فيقدم التركيب

ايضا عما يقتضيه فلا يخفى في غاية البعد وان سماه بعض النحاة بوجها

وجيها وقوله وكذلك يجب المفهوم امر من ان يكون قبله الجملة او لا [illegible]

باب التقييد

بان التقييد بقوله الجملة لاخراج المفهوم عند الاكثر لا للاحتراز عما يتعلق به
يبتنى عليه مرجع لب قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هنا كما
يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وربه رجلا ولا يبعد ان يقال المراد بقوله الثاني
قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر للعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير
والجملة بشيء الضمير او بجملة معترضة   قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام حسبك الجملة الجنس ليحمل الجملة بعده لحصة منه فيتغاير ان
ردا على ما قال بعض الطاهر بوجوب الضمير للا تصل الضمير بالجملة حتى لو بما
شابه يكاد ان يستحسنا ان التعدد ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر
واخر احسن النتيجة   وكتبت بانية اذا كان العمدة فيها مؤنثا وهو
حسنه انه للسموع واما تانيثه مقاولة بالقصة [illegible] ينبغي كون العمدة فيها
مؤنثا بحيث يحل حال عند السامع كاقصته الصحى   والطاهر ان قوله
يسبق ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني
قوله ضمير لا   فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول
في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلية لثبوتها بل يكفي ان يكون لتنبيه
الضمير الغايب وتعيينه   وايضا استدراك قوله لا من ضمير الشان
احكم بينته لوجوه تنسي بعد الجملة دونه ام اكمل ما [illegible] اوهي
تنبيها على انه يجوز ذكر الضمير سابقا في سبق مرجع اذا انتفى المرجع مما
حاجة الى معنى يقتضي ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينهما في المقام فيكون ما بعده خبرا له صرحا لا تفسيرا للضمير انه

لم يرجع المعنى في المقام وذكر الابهام تفسيره ويه من حظ الكلام فعلى
هذا لو لم يجعل التقدير علما اذ كنا لا ننقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
لما راعوا التوجيه السابق اعني انه يتقدم بعينه انه يتوقف اتمام الفائدة
اذ لولاه لا ننقض بعد العود ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا
التفسير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو زيد قائم ولا يخفى عليك
ان هذا التركيب موضوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم مثالا له بانتقاض
القاعدة به واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عند الفصل
بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل فان كان عامله منصوبا المرفوعات
بحسب التفصيل وحقه ان يقال ان كان منصوبا او مرفوعا وهو مرفوع كان بارزا
متصلا فالاول ان كان مرفوعا يكون مستترا والثاني بارزا فانه لا يكون
اصلا لكونه عمدة [illegible] لا دليل عليه لا يستقل [illegible] والاداة
هو كونه عمدة تحذف وشاله امر ومثاله الحذف الضعيف ان ما
يدخل الكنيسة وانما لم يجعل اسما ان ضمير الشان لان [illegible] ان لا تدخل
على كلم المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد النصارى [illegible]
[illegible] وهو ولد البقرة الوحشية فانه [illegible] كونه منصوبا لازم
فليست حذفه ههنا ضم مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه
[illegible] لان اهل اللسان [illegible] وايضا هو ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة من حيث ان المفتوحة كمدخولها وان المكسورة [illegible]
في اي اسما الا [illegible] حال كونها في ان ذا السبب [illegible] الحاجب

المجوز

المجموع وليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو
المجموع مساحة المجموع تدبر ولولا هذه النتيجة لكان لتوجيهه المفضلة
وسيل خبرهي محذوف وفقه اي يه جهة ان يهذا السلطان على احد الوجوه
ثانيها اي منها بمعنى نحو ونا الناظم الشان محذوف وهكذا نقله عنه
في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الابتدا لا تدخل على خبر المبتدا
والثالث ان حذف خبر الشان ضعيف ويكتب بقلب الالف والياء
اي الالف مبادا والياء مبدلا فالاظهر او الياء لوصل الياء المحذوفة
للحاصل من الاشباع او مبا ابدال الالف بالهاء والياء معا ولا ينفي صيانة
اي لا يورد على صورة للنطق والا لا تشتبه في المعنى بل اللفظ بتمامه
موضوع لمعنيين ولو كان ثنتي لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة
لا يناسب الالف بالتنكير واذا كان موصولا يكتب بالياء لان هذا
حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولي بالي
حرف جر ولا تكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا نظير
فيها يكتب بالياء اولئك لان المكتوب مركز الهمزة وهو ليس
المسبقة منها بمعنى من فوائد كلمة اللحوق على الفعالي من الحقيقة
على الوجه شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة ولم يعله ولم يستعمل
بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع اسم بكلمة انا وانتم
واخواتها كثير عند فقيه نحو ها انتم اولاء لا مثل وقع الظالم
ونحوها تبيل تحته ووقع الظاهر موقع ضمير افعل وتفعل ونفعل الا مع انما

وفيه انه جزء ايضا لو سلم انه من مقولة الصوت واللفظ يحتاج الى ما يخرجه
ثانيا قوله وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعها
ذاك اينك بسكون التا ومعنى ذلك أنتْ ولا يبعد ان يقال
لا يكون في التركيب اسم لا محالة من الاعراب فيكون الكاف في ذلك
حرفا وهي اى حروف الخطاب خمسة باعتبار خمسة لتذكير معناها
وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا
وقال وهي خمس لكان ادنى تذكيرها تانيثه لحروف الخطاب الا انه
راعى المناسبة بقوله في خمسة مضروبة في خمسة حمل قوله
خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة
ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشارة
فيكون خمسة وعشرين وانما قال من انواع المستعمل [illegible]
ما يتصل به حرف الخطاب باختلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من
الواحد ستة وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف
الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعيد ولذا كان للبعيد
ويمكن ان يحمل [illegible] على ان حكمه هنا مستند الى تتبع وهنا هذه
الاستعمال ويؤيد ما ذكره ابن الحاجب في ذا للقريب ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يبعد ان ذلك هناك ما الى البعيد
متوسط مستحق ذاك على سبيل الشبه بالمكان سواء كان ذلك
المعنى زمانا نحو هنالك الولاية من الواحد القهار او غيره وقوله ولا

ما عدا

ماعداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاشارة بالمكان بعض الالفاظ
وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وفي غيره
وبعض ماعداها نحو ثمّ اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون
الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا   اي لا يصير
جزءا تاما الا كان نحو من الافعال الناقصة بحيث تتم الكلام مع الغير
في الافعال الناقصة المقول الثاني انه لا تحصل لها والاول انه مخصوص بها
فقط وماعداها مما الزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا تنفك عن
الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وكم ماهو الاصح البيان الا انه
جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعلها حالا لكان اوفق بما ذكر في
محله وجعل كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه
بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولي واراد بالناقص جزء
الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الصلة و الموصول
وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تتمة له ولا نصيب له من اعراب
الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا معا يتابعها لا الا ماخوذا معها وعليه
ينبغي ان يحمل كلامه ما استشهد به مثال لا يتم الدليل لا يتم البيان
من ان البيان تمام بمعونة المقام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل
فالمعنى ما لا يكون جزءا الا مع صلة   ولقائل ان يقول يمكن ان نعرف
الصلة بالمثال ان تعريف الصلة تصدق على الشروط للاسماء الشرطية
نحو من تضربه اضربه وما تفعله افعله المبني ذلك لانا نقول مما

في قولنا ما تضرب مفعول تضرب نحو ضربت زيدا في حاله وبهذا عرفت
ان ما قال انه يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد
بالشرطية فقد سها سهوا بينا وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة كما لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر فالاسم
جزء المعرف لدخوله في مفهوم الصلة ولما كان الصلة يعرف بالنسبة للمقصود
تعريف الصلة كما هو طريق السوي صحح ان التعريف غير مانع
عينهما بقوله وصلته اي صلة ما الاسم جزء الا صلة جملة خبرية نعم
ما قيل لو قال الموصول ما الاسم جزء الا بجملة خبرية وضمير لكان اوضح
واخصر اذ هو معناها لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل
والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان والعائد ضمير للعلم
يعرف المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدا والموصول فانه ليس
المراد بالضمير ما هو منه وما ينوب منابه وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها
ليس للشمول في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عدا انا بل
لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم فاعل مع فاعله او اسم
المفعول مع مرفوعه والاولى ان تقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل
او مفعول لانه لا يجوز ان يكون صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما
لبعدهما عن الفاعل الفعل بعدم الدلالة على الحدوث لا يتناولان بالفعل

فلا يراد

مثلا ايضا بمعنى الجملة ومنها اي الموصولات بمعنى الذي ماخوذ من
السياق واي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وغيره
وكذا قوله وايه بمعنى التي تريد به وغيره المنوي الى بمعنى طي
ثابت في السنة احدى الياءين الفا واخرى همزة يجوز فيها اجتماع الياءات
وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زائدا كما في قوله تعالى ما
ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي وماذا زائدة اذ بعد
موصول والعائد المفعول سوى الفاعل عائد الالف واللام فانه لا يجوز
حذفه لخفاء موصوليتها والضراهد دليل موصوليتها الا اذا كان فاعل
بمعنى التبيين بالمفعول لا اجزاء الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل
يعم الجر ولسد المرفوع ايضا ذلك كفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى
ان المحذوف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا يجوز بشرط
ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد الكنايات او بطول الصلة كقوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالمعطوف عليه
وهنا الحذف بشرطه ان يجري بجر سمعت بطلت الصلة او باضافة
صفة ناصبة له نحو لا اعجبني الذي انا ضارب زيد اي ضاربه باب
الاخبار بالذي بتقييد الاخبار به لانه اول ما تعرف المتعلم من الموصول
ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات تقول

مسلحريته زيد وما فعلته خير وقوله او ما تقوم مقامه يريد به الالف
واللام وكم المراد بالذكر الذي هو فرعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذي
مثلا ولكن الا يدرجه في قوله او ما تقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ماهي
التعلم للمضارع المعلوم فاعرفه بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر
بانهم جعلوا التعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا يعني لا يلزم لان
المراد بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم بشيء كفيه مسلة تصدير الامر
الذكر ووضع الضمير المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل
النحوية وليس مسموا منها تعرض في هذا الباب فتامل اي باسقاط
الذكر اي ما هو مخبر عنه بالذكر فالبا صلة الاخبار هذا قد يتعلق
بشيء بان يكونا مسموا منه وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر
في موضوع من شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا السكوت عما هو
الاصل في باب المبتدا اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذكر يريد ان
التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وكذا ان يريد بكلمة عن التعليل اي
المخبر عنه جهته وسببه واخرته اي المخبر عنه عن الخبر اعتبر
التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر لاعتباره مقابلا للتصدير فكونه بالنسبة
الى الجملة ليصح بنا اسم الفاعل او المفعول منها يشعر كلامه بانه لكن
في اللاخبار عما يكون في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضارب
انا زيد او تقول المضروب زيد فتنبه وتنبه بالتعليل على ما صرح به
الثاني مشروط الجملة الفعلية ولذا الحق به من الاسي سا دابه تعليله

المسائل

المستقبل كالسين وسوف وهو حرف التنفيس منه بحيث ان السين يفيد الناظر
كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقدير فاذا لم يبالوا لولا الاعتبار
في الالف واللام بفوت الزمان الدال على الحالية جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد
السين او سوف فانه بمنزلة الاناة ولا يجوز ان يوجد من الفعل المنفي اسم الفاعل على
المفعول فتعالى نحو الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فلا كنت
ينبغي ان يصح الاخبار عنه في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد
قلت القائم التركيب جزء الجملة الاولى مفرد والتركيب القائم جملة في معنى
الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر ومن عائد الموصول معه
هذا منه المنفصل امران وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالاول
اربعة فاحفظها ليسهل عليك استنباط جميع ما ذكره في ضمير الشان
في الا تعرف الضمير المبهم المصدر العامل الاخص الا في والعامل
للحال الاولى وما يجب تنكيره فاعرفه في ذلك تميزا وما الاسمية
تحتمل الموصولة وبيان انه ليس ما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في
اخواته فليست بيانا لما ليس موصولة في بابه تقريبا لما لطف وننبه على
ان الموصول مشترك بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا والاخير تحقيق
الموصول الذي استيفاء هذه الكلمة استغنى عما وضع باب لها ودرست عليه
بيان فعال في اسم الفعل في باب اسماء الافعال فانها اما كانت نحو
اعجبني زيد ما قام الذي منه انها تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا
استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني نبا

الاستفهام والتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وبمعنى النفام وفي
الجر والمضاف اذ لم يكن معه دا والباتها قليل بما نكرة الموصوف
قيل جاز الجر بكونه ما كافة قال المصنف ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر و ذلك
قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه
عما تكلف من حذف المبين او تضمن نكرة ما استبهم كلمة من او الحكم
بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله
له في جملة منزلة حالية متعلقة بالامر ومنهم جعلها صفة الامر بتاويله
بالمنكر تكلف ما لا يخفيه وتامة قيل اي غير محتاجة الى الصلة او صفة
بلت او موصوف وقوله بمعنى شي صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار
مذهب ابي علي دون سيبويه ولكان يجعله بيانا لما يحكي ما سوى الحروف
وتحصيل الفائدة السابقة فنا وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي
ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التعميم بالتعميم والتعظيم
او التحقير او النوعية وتتفاوت معانيها بحسب المقامات واحتمال الحص
كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض ومما لم يقل به الا كمية
احترازعن الحرفية الزائدة لعدم المبالغة بها اذ لم يثبتها البصرية الا انه
الكثير النامية ردعا ابي على حيث اثبتها ومن المبالغة للتعميم لا تبيع
ان يدعه الناظر في هذا المقام انه مستغ ونحوها لنبكر العلم والتعلم
على ما لا نعلم الا تغليبا وما لما لم يعلم الا قليلا ولصفة العالم فمعبول لما زيد السوال

عما صدقته وللمجهول ماهيته وحقيقته ومنه ماهية الشيء ونحوه الأصل
مائية نسبة إلى لفظ ما والهمزة زائدة لئلا يلتبس بمصدر رأيته نفسه نسبة
لفظ ما ولا قلبت الهمزة هاء أو نقول إنه منسوب إلى ما هو على اعتبار
جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي والموصوفة نحو ما بعدها الجار حذف
الرضي كونها معرفة بالذات وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة
وهي معرفة بالاتفاق وهي ما نص المصنف بقوله وحدها مع أن إعراب اللذان
وذو الطائية ومقتضى الشارح ما نصه بجعل بأنه مختصا بما هو المنفق
فإنهم إلا إذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عليه
ينبني على الضم وسيبويه يجيز إعرابها أيضا فإن لم تكن مضافة فالإعراب
منيف وقرأ بالرفع عند بعض من قرأ بالضم فإن منهم من جعله
استفهاما وجملة الحلة صفة شيعة بتقدير يقول منهم أيهم أشد
ومنها ماذا صنعت وجهان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة إلا بعد ما
ومن الاستفهاميتين والأولى فيما ذا هو أو من ذا هو في [illegible] الزيادة ويجوز
على بعد أن يكون بمعنى الذي والأفضل من ذا قائما وقد أتيته اسم الإشارة
الغير ويحتمل في من ذا الذي أن يكون زائدة وأن يكون اسم الإشارة كما في [illegible]
أنت هذا الذي فإن هاء التنبيه لا يدخل إلا على اسم الإشارة والمقصود
مما بيان الوجهين في ماذا صنعت الإشارة إلى إثبات ذا موصولة
مبني على الاحتمال وليس بقوي لجواز أن الحكم بزيادته لأن [illegible]
الخبر قلت جعل صنعت خبرا يحوج إلى العائد إلى المبتدأ وإن كان قليلا

وانما قال فيما اذا اضيفت احترازا عن مثل ما اذا كان بالالف فيه لازم
وجعل الثاني رفع مصدر امر وقع الموقع المرفوع ولكان يجعله فعلا
مجهولا . فاذا كان اسم كان الظاهر اي اسما يقبل كلا هذا الاحتمال
التام والنقصان والمروية والزيادة ولا يخفى الثالث انسب ومنها
هيهات اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل مرفوعة
المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد
وهذا هو الذي اختاره المصنف ايضا في المفصل وان قالوا بان المبتدأ كو
نحو هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة ويلزم تقدير
الفعل كونها اسم فعل . مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى
الامر او لما هو بمعنى المتعدي كما ان هيهات مثال لما هو بمعنى الماضي
او اللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط الا انما
استعمل في معناه للايضاح ولا يستعمل فقط ورويد اما تصغير ترخيم الارواد
بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق منه عدي الى المفعول
لتضمنه معنى الامهال او جعله بمعناه . التحبير في الحاشية الهملالص
في القاموس النحو بالضم الخالص من اللوم . وفعال اسم فعل الامر المشتق
من الثلاثي يعني من الثلاثي صفة الامر يتبع المشتق وفي تقدير الكافية
اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر الذي كان من الثلاثي
ولا يخفى ان كون الشيء قياسيا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب
بل يقتضي انه لا يجب التوقف في اجرائه على السماع فلكل ان يأخذ فعال من كل

فعال

فعله وان لم يسمع من العرب فكونه على القياس يقتضي ان يصح لك ان
تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا يلزم كونه قياسا عدم سماع قوام
بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه ولو بناء على
الكثير قياسا لا على سوق قمع على السماع فافهم   الا نادرا هو قرقار
بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة
وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان فيرد عليه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار
وعار عار ويجاب عنه ان معناه انه امر لحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان
في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانه يعقول على انه لم يات الا نادرا
ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا لا انه فعال بمعنى الامر
لم يات الا نادرا لان فعال بمعنى لم يات من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار
ليس فعال كما لا يخفى   ولم يقل الا انكر ذا ليل قاطع على تعينه لاحتمال
ان من كان مذهبه ان جنس اوزانه فعال امر او صفة او مصدر او علما
مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها وكون عند النحاة جعلها
منصرفة وهذا سهو دليل على ترددهم في كونها مونثة   وحال كونه
صفة لمونث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجمعها يستعمل من دون
موصوف وهي اما لازمة للنداء اسما على يا فساق واما غير لازمة له وهي
على ضربين احدهما ما جاء على حسب بالغلبة كجاد للمنية وهي في الاصل
لكل ما يجيد اي يحدث ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والضرب

ما التقى عا وصفتها نحو قطام اي قاطمة كافية كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يحكم على النوع المذكور ذلك الشيء منه ورد عليه ان ثلاث عدل
عن ثلثة ثلثة ومثلث مثلثة بتمامها ليس اسما بل لفظا مركبا مناسبا
وجرى على التركيب المزجي الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يحكم على نوع
اصله او على نوع من التمام منه اصله علما للاعيان مونثا هذا التسمية
مبني وقوله معرب مستغني عن التقييد به بجعل قوله المر المثال المبنية
ولا يحتاج الى ما قبله العامل فيه ما سبقا ذهنا فقوله معرب وصفا لم يختلف
والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف منهم احدهما
كما عرف في باب التنازع وقوله مونثا صفة علما وذلك للتنبيه الزائد
تمشينا لا نظر انه احتراز عن نحو قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مونثا
بل هو علم مونث لان الراجح الثلثة لا يحكم بتسميته مذكر عند الثاني
بق ان الا نظر انه احتراز عن عاد هاب اذ احمل على المذكر ولا يخفى انه ايضا يقال
علما مونثا للاعيان ينتقض بنحو هاب اذا حمل على المونث فانه مبني
اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه مستغنيا نقل عنه
العلم وفيه بحث كلام الشارح ايضا انه قيل مونثا ليس للاحتراز فتأمل
كقطام وغلاب ها علما امراة فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
اي اكثر بني تميم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باجراء الكل مجرى ما لا
المنصرف فيعربونه غير منصرف في بني تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس عند بني تميم
كلهم بل عند اكثرهم موضع الاكثر ان الاخير اه هذا وجه تذييله ذكره

الفاضل الهندي

الفاضل الهندي وابو نصر الشاشي والمولوي تمسك بوجه اخر وهو
ان الامالة في ذوات الرا مستحسنة والمصنف لم يكسرها فالتزم
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب
اما الزجر او دعا او غير ذلك من تسكين البهيمة او حملها على الشرب
وانا حينئذ كما اذا قلت نخ لاناخة البعير للسقاء التركيب فهو داخلة
في قوله او وقع غير مركب والمراد بالاصوات هنها ما كانت باقية
على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي الخ
ثم اسم الاصوات وبه يشعر قوله وفيه بهذا الاعتبار ليست باسما ولا
وجه بان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ثم بين المسمى فيقال قال
زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا في الوصف الاول
نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته او بالحكم على المحضر او
ليطلب ما هو الغرض منه او غير ذلك كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو
صوت ولنسب باسم لا يقال يراد انه اسم حكما في احكام الاسما اي يفيد
الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسما حكمية ولنا
عد قسما من الاسم المبني وكذلك الثاني لانه لا يلزم منه عدم انتفا
المسمى بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة بحيث لا نحن
عنها هذا الاعتبار او يكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق انه
والمستعمل لما هو الغرض منه والا كان بيان المبنيات في الكتب النحوية
قاصرا او تعريف الاصوات ليشملها كلها باعتبار الحكاية بما لا يه بصدق على

الجسم حكي به صوت اوصوت به للبهايم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل
ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل
للتمثيل لشمله دواعي اخرى للتصويت به مثل التعجب او شكوى
توجع او تخفيف حسرة فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد للبيت
لمنع دخول هذا القسم واما وجه به الشارح اتقفا للفاضل الهند
فهو على ما ترى فيه ما كدر وهذا ما صفا مثل ذلك فانه لما كان
هذان القسمان قابله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالمعنى
كالمنع لتصويت البهايم فان الصوت ملقى الى البهيمة وكالتي حكاية الصوت
فانه لا يساعد المعنى ذلك الصوت اقرب من المركب مع المعنى لانه لتفهيم
المعنى لا محالة وما المتعلق بالمعنى كوكى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى
الطبع من غير نظر الى المعنى في غاية البعد من التركيب مع المعنى فاذا لم
ما هو اقرب الى المعنى معربا ما هو ابعد منه بالطريق الاولى لان لا يكون
وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز
سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا
المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات في عبارته هذه
بانه جعل اللام للعهد يحمل كل اسم لا علينا ما لا نص فلا نسلم التوقف
لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
اسم تعريفا المحذوف اي المركب كل اسم لا بالجرم جعل التعريف في
اخواته للمنكور الشايع على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام

للجنس

للجنس وصيغة الجمع لا باللام حمل نظيرها معهودات فهذه العبارة
من المصنف داعية الى حمل المذكور اسبقا على الاجناس لا المعهودات
قال كل اسم ضم بجنب المركب ولم يعتبر عنه بما هو اعم ادخل على تعيينه
بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه قسم
الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا نحو ان بعلبك
معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي من انه ساقط في نفسه من ان قوله
اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتعلقة لانه في قسم الاسماء على
ان التمام قولنا كل ما هو من كلمتين غير ممتنعة جعلها قسما من الاسم
يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح ح وصف الكلمة
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اي من المعدود
بنفسه او بجزئه فانه من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما
نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم
وهو معرب بوخت بمعنى الابن وهو عندهم اسم نصر نسبا اليه
خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ماضي التفعيل
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي
حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن
عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة

قبل العلمية الا بمنية تحمل على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في
التعريف نعم قوله قبل التركيب اخص مما قوله قبل العلمية لشموله
حمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذا اريد بخمسة
خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن الثاني منه معنى حرف عطف
كان او حرف جر كلقيته بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال يعني
النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا يتعسر على ما يستفاد
مما كلامه لانه مكان يعينه نسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره يقول مثال حب
ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكتف بما الصورية
نحو شيء نعم يعينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا بين باسناد
ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم
وزيد ليس وهو يخرج نحو خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة لا يرد عليه انه لو كان خمسة خمسة عشر موضوعة
لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة منه ظاهر الصيغة ولهذا لا يفهم النسبة
اصلا الا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه يحصل عنه
ان يكون اخص مما كل خصوصية والجواب ان هيئة خمسة عشر للدلالة
على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما بينهما الهيئة مثلا
وبان يفهم منه ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالمطابقة على ان خمسة عشر كبعلبك
مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما

بينهما ان احد عشر نحو ثالث ثلاثة وعشرة بهذا الاعتبار جعل متضمنا
لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف ثالث ثلاثة هذا هو التحقيق
الذي افاده التوفيق وههنا نظر حيث جعل احد عشر من الاسم المبني بلا تأمل
فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق احق بحفظه ولو كان
كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات الالسنة والسطور
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزء الثاني
عددا حتى يتوهم ان صيغة الفاعل المشتق من العدد حكمه
تابع لما تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت
بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب
والاخر لتضمنه في اصله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الحاصل من الجواب
ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل
فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف
وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى
العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه
الحادي لا على الحادي اي المعنى على ذات له الواحد والعشر في كلام الشارح
الذي هو حاصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل
على ما ذكرناه حيث قال العطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي
غير اليه الاحد وهو معطوف في المعنى على العدد المشتق ذلك
الفاعل منه نحو معطوف على عدد لا مشتق على مشتق ولا عدد على مشتق

وقيل
ولا يعد دفعا سقيم ولا سيما والتبها كما يشا لكن المعطوف عليه في لا يتعين
المعطوف عليه ظاهرا منه عبارته   والا اعرب الثاني فيه
والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على
المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل
فقد
التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا
نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر
عبارة المص في هذا المقام [illegible] غير المنصرف والاولى ان كان
يعني
قابلا للاعراب اي مكانه قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل [illegible]
الاول
قبل التركيب عند المص   في الاصل اي اعراب الثاني [illegible]
بناء الاول انما هو لفقد اللفظ [illegible] في عبارة المتن تكلف [illegible]
والا فالواضح [illegible] الاول واعراب الثاني على [illegible]
لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره [illegible]
قوله فعليك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيل فحسب   [illegible] كناية
وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به [illegible] كنونا [illegible]
تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ يجاذبه
جانبا حقيقة ومجاز   ولا كل ما يكنى به [illegible]
كناية عن العدد او عن الشيء الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة
وكثير [illegible] هذا الباب كالمضمر الغائب [illegible]   ولا كل
بعض لا يريد [illegible] ما يكنى به والصواب ولا بعض [illegible]

السهو

السدوس الثاني ولذلك لم يقل بعض الكنايات بني لانه ادرج
الاصطلاحية الكنايات دون الظروف لكونها موضوعة وضع الحروف
اي وضعت ثنائية في سبع هذا الاسم اسما نا فصاعدا القاموس كم
ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما فقصرت واسكنت ميمه
وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده
وقد يرفع تقول كم رجل كم اياه هنا هنا وقد يلون من كلامه وبنا اخر
لبنا الاستفهامية واخر لبنا الخبرية فتامل وكذا كناية عن
العدد ايضا نحو جئت كذا كناية عن يوم السبت او غيره امامي ورعطيا
على يوم السبت او من قبل عطف على نحو قبله يجي بمعنى كيت وكيت
الصحاح القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما
هاء والاصل هذا وتفصيله انها في الاصل كيه وذيه على وزن المرة فحذفنا
اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يتمهما
على الاصل والوقف عليهما بالهاء ولا يكونان الا مستوحشين كذا في الرضي
ويجب حوان بينهما على الضم ايضا ولم يستعملا الا مكررين بواو العطف
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة لا يخفى انه بهذا الوجه
لا يجي من شيء من في المبني لانه من مبني الاصل وانما دقع
غيرهما مركب وله يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل
عن تشبهه في البنا والحط عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسر
فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني

في السكون وتحمل ان لا نعول المصير سايه لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان قيل قلت جعل كالوسط انما تحكم
لكن الوسط لا يساوي سببا من الطرفين في كونه طرفا ولتميزه عنهما
بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في امر احده عين العلم الى ما قاله الفاضل
الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف العدد
والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصبت مميز كم
الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم ولو جعل
مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية
فجعل كالوسط تميزا ولم ينعكس لان كم الخبرية متقدم على الاستفهامية
لكون الاستفهام فرع الخبر كالطرفين لان الطرفين متقدم على الوسط
لكن ما جعل الزمخشري ان يكون كم هنا رد لقول الرضي ولا دليل على جواز ترك
مركب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية
ومما يرد ما ذكره تبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية
المجرور بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت والمجرور
قصد بمطابقة كم ومميزه جر او الجر عند الزجاج بمعنى اضمار من كم
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بالاضافة ويكون اضمارها تقديرا
لمطابقة هذا بعد ما عرفت ومع هذا تدل ومميز الاستفهامية
منصوب مزدوج عن اسنا بكم رجل مررت لانه داخل في تركيب حل
مما فيها والخبرية ايضا يدل على البناء التكثير هنا اولى مما ذكره الفا
انتهى

الهندي

المصنف ان الخبرية تقتضيه بحسب الحقيقة لانشاء التعليل لانه يطول بلا
فائدة وينبغي ان تعلم ان كون كم لانشاء او كونه بحسب لانشاء التعليل لا
لا يخرجها كلا منهما اي احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار
المتكلم واستعماله متعلق بالحكم الخبري   قوله وكلتاهما نحو ما فعلت اذ
في تذكير كلاهما تذكير لا تأنيث كم كما انه في النسخة الثانية تاويلها بتاويلها
بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر
فيه التذكير فقوله بعض على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل
بالتاويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين   اي كل واحد منهما
اشار الى وجه افراد الخبر ثمة وهو ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى وهو
لطيف يندفع به الطعن وهو انه ثبت ان كليهما واحد بالذات والتعدد
اعتباري وذكر كلاهما يستلزم اعتبار التعدد فلا يحسن اعتبار الاتحاد
باعتبار الحكم   وكل ما بعده فعل او شبهه فعل مبني على ان المراد
بالفعل ما هو وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
او مسكت درهم النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه بضميره المشتغل
بالضمير والمتعلق بالضمير وبعضها بغيره فمن كاس لا يصح الا بزيادة او مستقيم
ان المشتغل عن الربط بينا دراسة العامل للاشتغال به المعرض عنه بالا
بغيره فليس حالا كما ذكر حال كونه مشتغلا عنه كم بغيره فلذا اعترض الرضي
قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بقولك كم ذا كم
ولا يخفى عليك ان المتبادر منه غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به

وان كان يجب المفعول اعم منه من غير العامل للاشتغال به فلا انتصاب حين
نظرا الى المعنى المتبادر بحكم الاوضح الاخصر فان كان فعل مشتغل به
وحمله لا يكون الا بحسب المعنى اشار به الى دفع اعتراض ما اعترض
به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت بالمعجب مفعولا حيث انتصابا
فعل بعده فانه يقتضي مضروبات كثيرة وليس بنصبه الا على الظرفية
فاجاب الشارح بان انتصابا لكم يوما ليس الا بالظرفية وكذلك انتصابه
المميز نحو كم رجلا ضربت على المفعول به قال الرضي وليس عمرو وما
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبرا لكان نحو كم كان مالك
او مفعولا ثانيا لباب ظننت نحو كم ظننت مالك واما جعلنا العمل
ويشبه اعمل الا … ان يكون ملفوظا او مقدرا الى قاعدة النصب
مثل ابوك كم رجلا ضربته لا لا جار الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله
والا فرفع اي يجوز رفعه وحمل قوله نصب باعلى وجوب النصب ورد
ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف وكل ما قبله
لم يعمل وكل ما له صدارة اوجرى حرم انه احسن واوضح ليضيف على
هو ان يتقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام نحو غلام
ابوك تطير لا مثال وينتقض بتلك القاعدة بكم رجلا ضربك فانه سعف
كم هاهنا للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا
مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كم … ذكر هنا سعد المحل
او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محله السبب كم بل الجملة

الظاهر

الظرفية وفي الثانية عن الخبر   اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية
حسب المشار اليه بكذلك قوله فكل ما يعد ولكن لا يحتمل المشار اليه سوى قوله
ولها صدر الكلام المراد هنا انه لا يجري الوجوه الاربعة في كل استفهام وشرط
اوله الشايع بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وحمل
غيره التاويل على التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك
الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط
ومثله اسماء الاستفهام   واذا كانا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما
تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففي خبره اربعة مذاهب
خبره الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا الظاهر ان المصنف فانهم
او الجزاء فقط او اسم الشرط بتمام الاجزاء   وفي بعضها وفي مثل كم
كم جمعة وكم يوم قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان
الظاهر وقد يحذف المميز   اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر
ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فلكن الاوجه الثلثة في تمييز
هذا التركيب ذكر التمييز فيها وجبا وحينئذ فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز
في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه الاربعة ذكره نصا وجرا
وحذفه كذلك فلا يحسن حصلها ثلاثة   فكان الالبق تاخير هذا
عن قوله وقد يحذف في مثل مالك وكم ضربت لياقة تمام الفرع
عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التعليق في التمييز بحمله على التمييز في بعض

الوجوه فوائت حسب الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوصاف الثلث نصب
عمه وجرهما للافراد وجرهما للجمعة والمراد بقوله ويكون يحذف انه
يحذف مثل بمحذوف كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا
فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو
كم مالك وكم ضربت نظير الحذف هذا اللفظ ويتبينا احتمال المحذوف
بان يكون المحذوف المصدر كانه كم ضربت او المفعول كانه كم مالك تماما
فلا حاجة الى ذكر البعض منها بحذف لان اللام بمعنى غنا
هنا فيكون ذلك ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول هذه ازالة لا بهام
كون بعض الظروف اسماء اسماء الاشارة ما اى ظرف حملها
بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تقيسه على عوده اشارة
الى من الظروف في باب المبنى ما قطع عن الاضافة يباكل وجه حتى لم
يبق اثر من الاضافة كما لو عوض عن المضاف اليه شئ فانه لكانه
لا قطع فيه حينئذ الظروف ما اجرى مجراه لانه غاية الكلام كان
ما اضيف فيه اليه لان غاية الكلام في كل امر يجب ان يكون المنسوبة
اليه او غاية الكلام مما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه
فلما حذفا صارت غايات اى لما حذف بلا عوض صارت غايات ولما حذف
منه عن المضاف اليه لكل وبعض واذا قال الغاية هو المضاف اليه بعد
لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية المرجع تشبيها بالحرف
في الاحتياج الى المضاف اليه معنى فانه اشبه ما ظهور الاضافة

المزهم

المرجحة لجانب الاعراب على حال الاضافة فان للاعتبار فيه معارضا
ولسيبويه المضاف اليه والجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه
بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة ومآله
من الظروف المشهورة قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي
ثم ما ذكر الامر واسفل ودون واول ومن علي ومن علو وان ما قبل لا وحسب
ما هو مضموم الاول ومعتل ولا تيأس عليها ما معناها يريد فصلا عما
ليس معناها فشاع اي سهل مدخله كما في القاموس
اكاد اغضب من باب علم او فتح على ما في القاموس كسبحما بغير
في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا عجب ان يقال لا احسب
بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد حسب وبين ان يقال زيد
لا غير والعلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم
يجعل حيث مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يكتفي بكثير
ومنها اذا تحكم بناء اذ الاستدلال بها على شاهد الاستعمال بما يكتفي
الحكم بنا فما يحكم بناءها مع بناء ما ها جاز كما هو موجب البناء بجلاء
معنى وانما ولو ذكر ان فالاعم التنوين فيها شاهد البناء والعامل
في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثر
وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رحمه قولهم فيما سوى اذا واذا على
التفصيل في اذا بانه لا يتضمنه معنى الشرط فالمقول قولهم وان جرد
عن معنى الظرفية فالعامل ما هو من موضع الجزاء وفيها اي في اذا معنى

السرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى كلي وقت بعد تضمن اذا
وساير اسما الشرط سوى متى وتطاويرها فانها اذا غير راسخة في معنى
الشرط وكاعراقه لعارضه ولذا جاز اجراها الاسمية بغير فا واذا
كقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي
هم ينتصرون ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ
نحو قوله اذا الخصم اتزك مايل الراس انكب ولا تعمل في المضارع الواقع
بعدها والمصنف اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها
معنى الشرط فتامل ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الا ان الحو
ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه
بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها ولم يجب كما في متى واحفظ
والذي يستفاد من الرضي ان يجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك
عليه سابحته فجاءة بالضم والمد بمعنى ما حدث من دمشق (?)
وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر رها (?)
الحدث بمعنى اخذ بغتة والمراد بلزوم المبتدا جعلية موقعها
بعدها هنا بيده وقيل لزوم المبتدا ليفرق بينها وبين اذا الشرطية
التفسير وقوله زمان وقوع السبب او مكانه مفعول فيه لفاجا
لا مفعول به والالم يصح اذ الظرفيه وقد سبق انه قال الرضي انا الحق (?)
على اذا المجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان غير
ظرفية لا يقتضي المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له

من الظرفية

معنى الظرفية لا لأمد ومنذ وقد عدا منه ومن ايضا مبتدا لا عند الجمهور
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار
من عنده المستقبل كالماضي وايضا يمكن ان يكون بمعنى الآن للمستقبل الجواز كالماضي
ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في
اعناقهم من غير كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم في الماضي والاغلب مجيء اذ
في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل
الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة في
غير جواب بينا وبينما نحو قوله كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي
اللباب وما يعضده اذ واذا مكانيتين للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية
والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية
اي حال كونهما للاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما
مسامحة تقديره ذاتي استفهام فان الاستفهام معناهما والا الظاهر ان
المصنف جعله ظرفا عطف على قوله ومتى للزمان فيهما ومتى
اي زيد بمعنى كيف في المقال بمعنى متى قال الشيخ الرضي انى
بمعنى كيف نحو انى يكون ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى انى
شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا بعد فعل
وذكر المشهور فتح الهمزة في ايان وقد جاء كسرها ايضا وزيادة هنه: العبارة

الا مجي كسرها لمجي فتحها وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته
لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله
فقيل هو ان زيد فيه با ادغم البا في اليا والجوهري اهل اللغة
حيث ذكره في باب النون وقيل اصله اي الحقت الهمزة وزيفه
الرضي بانه لم يجي الان خاليا عن اللام ولم يجي اي مضافا الى المفرد
المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان معنى اول المدة
معنى مذ ومنذ اول المدة وانما تختص باول مدة زمان الفعل المقدم
عليها بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان نقول اول زمان
الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن
المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحتاج تفسير قوله اول المدة
باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغي ان نقول اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه
الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل
ولا يحتاج تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه
ليس مراد المص اي اول زمان عدم رؤيته العام كما زعم ايته وليس
فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتها كما توهم . المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى و
المجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا
المعنى بلا شبهة ينبغي ان يراد بالمفرد المعدود كما في قوله فيما سياتي نقول

في المفرد

في المفرد من المتعدد اي يتم بعدها الزمان الواحد المعتبر وحدته في الغر
المقصود بعدده   او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون
المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ
هذا التاويل من تقييده الجميع مثنى بقوله اذا لم يكن عددا ولم
ينظر في المثنى الى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف
لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا ولا يحكم عليهما
بان ليس له حقيقة الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا
بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا
وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة
الا انه جيء بالمثنى لتعيين انه اي زمان للمصاحبة لحصول
التعيين المقصود من كونه معروفة والظاهر ان نقول يوم لقيتني فيه
في قعة يوم الملاقاة   اي الزمان الذي قصد بيانه حال ملتبسا بالعدد
فجعل الثاني في قبيل العدد للمصاحبة ومطمعه عن المقصود الذي يطلب
علته الباء لما قاله المحشي من انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة قبلها
المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله معدودا
به والكون معدودا به شأن اللفظ واما شأن المعنى لكونه معدودا
واختار المقصود بالعدد   شمل المثنى والمجموع والمفرد المتعدد
بالوحدة في   اياما لانها السبب اعدادا

لكنها يفيد المقصود بالعدد مع تعيين الآحاد   وقد لحقه بعدهما المصدر
لا القائل ما يتم بعدهما اعني هذه الامور تقدير زمان مضاف يعني اول
المدة ينبغي ان يحمل ما تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني
لانا نقول نحو ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان عدم روية السفر
فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى ... فهو يعني جميع المدة
اي جميع مدة عدم رويته جميع زمان سفرك   او الفعل الاول
او الجملة لتعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم
عبارته   او ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد لا يجب عبارته
ان مثقلة ومخففة فان الكتابة بالسوية لهما لازم مضافا اي ما كتب
على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب الانتشار وما كتب على هذه الصورة
ولا شك ان كل عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق بها قيل انه اكتفى
عن ذكر ان المكتوبة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله
المصنفون   فيقدر زمان مضاف وهو زمان او ساعة او وقت
او يوم او ليلة لو ساعدتها القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر له
الزمان المضاف   ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الفساد الثاني بحمل مذ بمعنى
جميع مذ زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم ... في المبتدا
فيما كان معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع ما ذكر من الجواب
والله اعلم بالصواب   لم ار بالالف المذكورة وهو يعني عند قوله ...

للحاكم

للحكم ببناءها المجرد عن اوقتها في بعض الحروف بل هنالك عدم الموافقة في
المعنى اذ لدن بمعنى عند نحو متضمنة لمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم
الجبة لبناء من لدن لانه يكفي جهة البنا كون لدن في من لدن على النظ ما
بني على انه لا يوجب دخول عليه من عدم تضمنه لمعنا الجواز ان يكون
الدخول للتاكيد ولدن بضم اللام منها اي لغات لا يحمل بيان
الكتاب الاسعة ثانيها لم تقع في بيان الثاني من لدن بكسر الدال
الا ان يقال كما به الكنز المصحح البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا
لم يكتف ببيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بان تقييد الدال بحركات
معا لئلا يتوهم التنبيه على امالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن
بفتح الدال ثم لدن بضم الدال ثم لدن بضم اللام ثم لدن بفتحها بفتحتين
ثالث [illegible] والثاني الانسب وكلها بمعنى عند لكن بجمع لغاتها
معنى من عند ولدى بمعنى على لمواضع وغيرها ولا نقول اللغات
لدى زيدا ولدن زيد لم نعثر كلامهم على هذه لدن وانما ذكر يدعي لدى
وعند ولذلك يحذف عنها وتثبت هنا اذا كان ذهب عن عند فبل
الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال [illegible] ونها بنون التنوين لانها ثبت
[illegible] وتحنيفه تارة منا سحره بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى
والسحر قبل الصبح كذا في القاموس لكونه مقطوعا عن الاضافة
هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات بدليل اعرابه مع
المضاف اليه الدليل غيره ثم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مستوعبا

لا لا عوض جاز سقوطها دحينئذ يكون لا وسقوطها بمعنه عما كونه
مقطوعا عن الاضافة لانه لا تطابق لا يكون الا مضمومة   المعرفة والنكرة
اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اي تعريفهما وتقسيمهما لانهما لكونه ذكرهما
في ما سبق مهو تنال وكان ذكرهما احيانا في المباحث المتقدمة اليهما
داعية الى تعقيبهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما
لتوقف معرفة بعض الاقسام للمعرفة على مباحث المبني الى هنا
المقام   بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له بعنوان
اي كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه
اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام الموضوع له
عام والثاني ما وضع عام الموضوع له خاص   لشيء ملتبس بعينه
اي بذاته المعينة في تعينه بذاته المعينة وهذا اعلم توجيه عين
بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام
من معانيه ذات الشيء اي نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد بنفسه
وجاء زيد بنفسه وذكر الباء زائدة على ما صرحوا به من كونه المعنى المعرفة ما
وضع لشيء بنفسه لا امر يتعلق به وهو ما ليس ولا كل لفظ موضوع اذ ما
من موضوع لشيء الا وهو موضوع كذلك الشيء بنفسه لكن فيها
بينهم تسامح قولهم بعينه مع اما هنا المقام بالمتعين فلا يبعد ان
يكون من مواصفات الادب وان لم يصرحوا به   المعلومة للمتكلم
والمخاطب لاعتداد تعلم المتكلم عن التعريف ولذلك قيل حقيقة التعريف

وضع ض

الاشارة

الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فلا يعينه بجزء النكرة بقي بعد النكرة العهد كانت
علما نكرت بالتاويل وهو ما جعله الرضي عقيب هذا يعدل فيه الى ما لا يحتمل
المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه بتجوز لما ابهم عكس النكرة وعومل
به معاملتها والاشارة بتبيين الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة في
المعرف ليس بذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى
احدها ومنها ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه فالوضع كلي
والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان
الموضوع له جزئي احلي ربما يكون كليا وربما ينبغي ان الوضع الكلي للموضوع له
الجزئي مما انا زيد بعض محققي المتأخرين والعلماء لم يعتبروا وعليه حمل
المصنف قوله في قوله لشيء بعينه لافادة شيئا بعينه وقال
الواضع وضع المبهم بشرط المفهوم كلي يستعمله في جزئي باجزئياته [illegible]
ان لا يستعمله في مفهوم الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللازم
لشيء ليس صلة الوضع بل غرضه والثاني لما راى امكان تطبيقه
على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به
[illegible] سابق كلامه المفهوم [illegible]
في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكلام المتن
ويشكل تشخيص العلم الشخصي بانه النكرة تصور الذات بعينه تصوره
بازائه بلفظ الله فانه لم يتم تصوره تعالى لغيره ليشخصه فلا يكون ممكن
وضعه الا كان الواضع غيره وان كان الواضع فلا يمكننا معرفة وضعه لغيره

حتى يترتب عليه الوضع العلمي وهو تعيين الشخص بعينه وذلك كالوضع
الاباء للاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم
للشخص مع انه يتبدل تشخصاته مساويا لوضعه الاول يوما فيوما ثم
يتغير شيئا فشيئا علم لشخصه حتى وضع العلم للشخص فانه موضوع
لتشخصاته المتبدلة مساويا على الاول اذ لا يمكن تصوره بخصوصه الذكي
وضع اللفظ له بهذا الخصوص   ما عرف باللام اللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية تنبيه ان اللام منحصر في اللام العهدية
والجنسية والاستغراقية والعهد الذهني من فروع الجنسية كما حققناه
لكن في اول الكتاب تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء
الى نفسه والى قسيمه وكذا الى العهدية والجنسية وجه
والمنع ليس مما لم يمضي من نوع اسم فيه لام اللام في سقط ما ذكره
في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف
بل لا بد منه ولا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة
اللام في قولك الحسن العبد الحمير الى غير ذلك • ولم يذكره لرجوعه
الى ذكر اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكتف بمتنه او هنالك كتب
وكان اصله ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذكر اللام على ما في العندية
ووجه كونه في الاصل بلا بيان الرجل اخفى ما الاظهر في المحكي ولم يعده
التعريف لكونه في المضراب لانه تمرقه لوقفه موقعه كان للطالب

٣

قوله والاستغراق

ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر
صحة الاضافة المتكلف الحقيقة ولهذا جعل المصنف المرجح الاول وان
كان بعيدا في اللفظ لكنه ما رعى التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذي لم يذكر على النداء ولم يستبق على كلامهم هذا الا الاربعة ولما زاد المص
واورد هذه العبارة بعينها اختل الضبط ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف اذا كان المظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم
فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذ الو الشرطية خبر ان ولو قال المص
وما عرف باللام او النداء لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا
ميميا وهو معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة
معنى اسماكان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة
مرتبة في العموم فعرفتها فاحفظها لانه ان صدر بالاب او الام او
هكذا في كتب النحو لكنه قال صاحب القاموس ابو العتاهية كنية
لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظ
فانه بديع واحترز به عن المعارف كلها قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد
بعينه لكان اخصر واوضح لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا نقول فقط
يتعلق بغير متناول غيره الاعلام المشتركة فتحوله بوضع واحد لرجل لا الثاني
يخرج لانا نقول السبب المذكور في الحد هو التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج
به الاعلام المشتركة فافهم اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فما يكون
فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات قد سبق به

وقد عرفت أن اسم الإشارة أعرف من الموصول وبابه لا ترتيب بين ا
المضاف إلى أحدها معها وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف إليه
كما ستعرفه فالأولى أن لا يعول إرادة المصنف التنبيه على ترتيب أصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج إلى التنبيه ثم المعرف المخاطب
وجه كون المعرف المخاطب أعرف من المنادى ظاهر إلا أن يجعل تعريفه لكونه
في الأصل معرفا باللام لكمية آحاد الأشياء منفردة كانت بلا كثرة الآحاد
أو مجتمعة إشارة إلى جواب ذكره المصنف عن إشكال الرضي حيث قال لكن
عنه الواحد والاثنان لأنهما وإن وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد
بل لكمية الواحد والاثنين ويحصل الجواب أن الواحد وضع لكمية آحاد الأشياء
منفردة منفردة لا مجتمعة وكذا الاثنان فيتحقق المحل يجب التعريف باللام
أي الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة
جماعة فلا يقتضي استثناء أيها سلبت عنه تعويل جاء العلماء إلا الواحد والاثنين
أو جماعة فإنه يقتضي مجيء كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة
منها فلا إشكال وما حققه الرضي أن الكمية كلمة نسبة إلى الصفة
المنسوبة إلى كم وهو العدد المبهم الذي يجاب به عن كم فإن كم للسؤال
عن مبهم نحو الجمهور على تعريف العدد حتى الألوف والمائات ونحو
رجل ورجلان ليس على تقدير دخول واحد واثنين فإنهما رجل ورجلين
بإرادة ما وضع لكمية الشيء بحسب رجل ورجلان وضعا للماهية
ولكميتها كما ذكره الشارح هذا في كونه كم سؤالا عن العدد المبهم بحسب كم

ولا عليكم

ولا يمكن جعله للجواب عن كم رجلا عندك لعدم كون الرجال مراتب الا ان يقال
هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل الاعتراف بعدم العلم بما سئل عنه
وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتمييز لانا ما عنينا
من الاسم ولا نتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا
لم يكن المساحة كما لا يخفى لكن من التناسب ~~الحاصل~~ الكم الحكمي بكم اللغوي
فالاشيا هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها فجعل الاحاد
اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان
يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشيا اي اسم العدد موضوعة
لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اي لم يكن شيئا منهما عند بعض الحساب من العدد واما
الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع
حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الجزء الاول
فقال اذ لم يكن الفرد الاول يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
لم يجعل الموضوع الواحد والاثنين من الاصول ولعل احسن الاصل هما
العروض الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفه وكذا لم يجعله فيما فوقها
الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فليتامل ذلك
فرع وقد اشار المصنف الى هذا حيث قال واحد الى عشرة بعد الواحد العدد
من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك الى عشرة وحصر الاصول
فيما انتفى عن كلمة انما ليس لو لم يجعل لفظ الف البضع من اسما العدد

او جمل وارىعدا مول اسمآء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول رجال وبضع
نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم تقصد التعيين
قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع
وعشرون والجمهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه
او امتزاجيا لكمة على صيغه الماضي من العطف لانه في الاصل
بالعطف والثاني اي رعاية الحال اولى من رعاية الاصل لكن الصواب ان
تضمينيا كان او امتزاجيا تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا
اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه مبدا الانواع
المتكورة والراجح هو الثاني والبه اشار الرضي حيث قال فالواحد
بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كهما في الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون اثنان وثنتان الثاني اثنا
للتانيث كما في اثنان واللام ياء محذوفة في ثنتان بدل احد ذلك اللام
كالتاء في بنتان بدل من اللام الصحيح الواو وابدال التا من الوا قليل
ومن الواو كثير احد عشر الاحد اصله وحيد وزنا ومعنى
شبهة ما وحد حيد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ مبدا الحبس
في احد عشر كذلك عند غير المازني والمعتد فقلب الواو المكسورة
في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنيف
مضافين نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف
الا قليلا

الاملا ولما في الواحد والواحدة منها بد وفي التركيب اه والتصريح بقوله
احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرنا وهو انه اراد
التنبيه على ان الاولى بقوله في العطف لفظ ما تقدم عطف المعدود على الزائد
عليها مصون بصورة العطف مثال في العطف ليتبادر منه تلك الصورة
ولهذا لم يصرح في بابه والفه بصورة العطف بل اهملها لحمل ا
المطلق مثل ان العطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر
على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح وما يقتضيه الحواشي
الى غير ما ذكر الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر
فلا يتم هذه النكتة فتقول مائة وواحد او واحدة قولنا او واحدة
عطف على قوله واحد وقوله ومائة في اثنان واثنتان عطف على قوله
مائة وواحد او واحدة والمراد وان يحمل قوله ومائة عطف على واحدة
ويحمل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحدة فيكون تمثيل العطف الاقل
على الاكثر لانه يلزم منه تفويت المناسبة بين مائة وواحدة اذ المناسبة
واحد ومائة تمنعه قولنا فيما بعد ويجوز ان يكون العطف في الكل فتامل
وما تمثلنا ذلك على الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر وحينئذ يلزم ان يكون
ان يكون العطف في الكل على طبق ما في الحواشي المتقدم لانه يوهم ان في
عطف الاكثر على الاقل ابهاما لاخفى على الذائق وانه يطوم السياق
المتقدم في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذفت
لامها ولزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها يا لما قال الاخفش

مبنيا على معنى مائة وإنما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة
منه خطا وألحق التثنية بالمفرد دون الجمع في الرضي فإذا ثنيته أو تثنى
حذفت الألف كلمة مستركب مثال للتشارك للتركيب للجواز إلا إسكانه
بالتشارك فإن الإسكان في مصدر مركب واجب صرح به الرضي قال
الشارح الرضي نبه بذلك على أن ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه
الرضي فإن المتبادر منه أن حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل ولا هو ماش
غير شاذ وعليه يحمل ما في الشرح المنسوب إلى المص لما فرغ من
بيان حال أسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وهو ذلك أن الباب
معقود لبيان حال أسماء العدد ومميزاتها والظاهر أنه معقود لبيان
أسماء العدد وبيان المميز راجع إلى بيان أحوال أسماء العدد كما أن بيان المفرد
منها المعقد راجع إلى بيان أحوال أسماء العدد والمرجح هو كتب المعرفة لفظ
الصافية مخفوض أي مجرور بإضافة العدد إليه لا غير وذلك إذا كان
المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الأكثر إذا كان مجموعا معنى بأن كان
اسم جمع نحو رهط تسعة الأول أو مركب فإنه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة
أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما منهم امرأة كذا في القاموس
أو اسم جنس كالتمر والعسل وكل كونهما مجموعا معنى وإذا المركب للمميز
الأجم فكله فيحمل بها وأما المركب الأجم كرة فكذلك وإن كان لكل منهما
فالأغلب أن يؤتى بجمع القلة لتطابق العدد المعدود وأما المركب لزم
التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى سبع سنبلات وبقرات أقول

لهاسب

ا

بمناسبة شيآت من وجوه ثلاثة   احدها ان صورة جمع المذكر السالم
اي نحو ثلثون صورة جمع المذكر السالم ولم يطلق صورة جمع المؤنث السالم
لانه اختلف نحو مائتين فقال الاخفش تطلق كما تطلق في نحو ثمن ذا اسم الجمع
وقال بعضهم هو مثل كمصطفى ابدل الياء الاخيرة نونا   ولا يجوز ان تضاف
العدد الى جمع المذكر السالم فقد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسا
مائات او مئين غير مستقيم والقياس مائات لا غير   الثالث انه لما كان
منصوبا بمثابة فاعتبر افراده لكون النصب قليل الطاهر وكلمة في
تخصيص هذا الوجه ان الجمع تمييز ثلث مفردات لامحالة ضاعفا
جمع العلة ما ورد في الكلام كثيرة فاورد لتعليلها   لانا استعمال جمع
ما يشبه الاعداد مرفوض لا يقال الثلث مائات رجل كما يقال ثلثة الاف
هذا الوجه انما نعم لو لم يحكم بان رجل ... غير اضافة عدة اليها لكن جاء
مائات رجل قال الشيخ الرضي ان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته
جمعته واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائات رجل   مخصوص مفرد وهكذا
يجمع نحو ماية رجال ومدلول منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب اللذاذة والفتاء   واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المسرة
المعبر عنه مذكرا يلغو هذه المطابقة منه بالقول حتى الرضي الا انه
لا ضير بها تماما يوجب تخصيص بحيث قال ثلثة واخواتها اذا اضيفت
المبانة يجب حذف تائها سواء كان المميز البائع مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز

مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان تمييز المائة والالف هنا كان

وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم

ثلثة اشخاص وثلث اشخاص ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر

عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم اختصاصه بهما

تذكيرا وتانيثا فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء

اعتبارا للفظ حمله الضمير الاقيس الاكثر هب ان مميز الواحد عنه معنا

فيه اشارة الى منع الاعتبار لجواز افادته التاكيد كما في الرجل الواحد والهين

اثنين لم لا يكون ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاز في الشعر ثنتا

حنظل وما اسما ابعد المميز الذي ذكره المصنف نحو واحد رجال واثنا رجال

فلعرفت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد اراد الاولى ان يقال لما التزموا

الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد الدالة على العدد ينبغي له

تعيينه في الاثنين ايضا بابهم ويقول انه في حواشي الهندية وتقول

انت معدّ من يذكر انت المراة تقول صيغة الخطاب ويحتمل الغيبة

بارجاع المستكن الى العرب اي تقول العرب وجمع ما اختاره قد اوله

شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول وتقول للنوع للوزن باعتبارها

اي مرتبته لا يخفى ان التمييز ههنا اسم الاحوال فلا يخفى مثل ثلثة بالحال

وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله معنى انه لو اريد به الكل

المعدود ما يغايرها لا مرتبته يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها

ولا يبقى له لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك اذ فيه تركيبات بعد

استعمال

اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر احد عشر ونظايره
اذا اضافة اسم الفاعل منها اولا جزء لتلك المركبات وستذكر لك وجهه
حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز
ومما لم اي ومما احتمل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومما احتمل ان
الاول لمعنى كامر به المصنف وهو التصيير مستعد اقل الى مرتبة العدد
المشتق منه هو لمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه مرتبة
واقتصر على ما جاء المصنف فيه اذ ما ورد كذلك بمعنى فعلنا الابدان يشتق
منه فعل وذلك من الثاني الى العشرة فانه جاء فيه حذفت الفعل
كمن مادونه اثني لامتناعه عقلا وما فوق العشرة لامتناعه
استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى بفعل
اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته
الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد من مرتبة خاصة من ذلك العدد
ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاولى هنا اكثر بخلاف سائر
اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها متساويان او الثاني اكثر
كذلك الصحي الى عدد يساوي عدده الى العدد المأخوذ منه فالا
لادى ان يقول بالاضافة للعدد لان الاثنين بعينه
بامثل ذلك العدد والالزم جواز ارادة الما
من العشرة لجواز ارادة المبدا والمنتهى معا العشرة
الفصل في المرتبة العاشرة كل منها باعتبار فلا ينبغي ان يقول الالازم

جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا   منسوب الجزء الاول ونظهر

الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ ما السببية آخره حرف علة او ما آخره

حرف علة في حالة النصب   المؤنث ما فيه علامة التأنيث وما تعريف المؤنث

الصيغية كحبلى وبابه التي وانت وبدخل في تعريف المذكر ولو خص المؤنث

بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لعم ساحة بيان الاحكام لانها لم تخصه

بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ

وعلامته اي علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها

يأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام

او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي مدة التي قبل الهمزة وعلامة

التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة

او اصلية فهو مع لسر الالف ممدودة نظرا الا انه يحمل وصف الالف بالممدود

وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة بالتاء

والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات ونحوه وكذا اخت

للردف بما هو للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه علامة التأنيث

التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التأنيث الهاء والتاء مغيرة عنها

والبصريون على ان الاصل هي التاء والهاء مغيرة لها   ذكر بعضهم ان

اخص زنبور في حسب الحيوان عن النحلة فانها بازاء ها ذكر تانيه لوصف النحلة

بالانثى والذكر وليس تأنيثها تحقيقيا   واذا اسند الفعل بالفصل

كما هو الاصل يعني يتبادر بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يفصل

الا بتأويل المتبادر من الفعل ايضا للضرورة فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة
فانه من الفعل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر
الا وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب
نحو جاءت اليوم زينب الكبرى واعلم انه يجب ان يستثنى مما قلنا ولنسبت
ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر التاء نحو طلحة فانه مونث غير
ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأتي التانيث علم المذكر اللازم
الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس
مذكر مما ازاله فانه يجب ترك التاء فيها عند ابن السكيت لعلم ان المسند
مذكر مما اوزاده ويعتبر نسبه اسنده الا الامام ابى حنيفة رضي الله عنه القرأ
على ان نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه ولعلم
ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربه
هي ذكره الرضي ومن يطلب الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كلمة ثم بعض
القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم انت   فانه لو كان الجمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير
جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل
وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي   غير المونث الحقيقي
سبيل المذكر فالاولى تعبير وقوله غير الحقيقي لمونث غير الحقيقي لانه غير
المونث الحقيقي   من كونه جمع المذكر غير العالم الظاهر غير العاقل